المجلة العلمية لكلية الآداب مج ١٢، ع ٢ (٢٠٢٣) ٣٠٣ - ٣٤٥
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

الصراع في الخليج العربي على جزيرتي فارسي وعربي 1936-1957م في ضوء الوثائق البريطانية

محمد محمود محمود حمد الدوداني
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- قسم التاريخ- كلية الآداب – جامعة دمياط

المستخلص

تُعد جزيرتا (فارسي وعربي) من بين مجموعة جزر الخليج العربي التي دار حولهما صراع منذ عام ١٩٣٦م، وقد تميّز الصراع حول هاتين الجزيرتين بأنه كان صراعًا بين قوى ثلاث: إيران، والمملكة العربية السعودية، والكويت التي مثلتها بريطانيا في الصراع؛ وفقًا لمعاهدة الحماية بينهما عام ١٨٩٩م، وأضحت الجزيرتان دون مالك حتى بزغ الصراع في عام ١٩٣٦م، وإن بدأ بشكل ضعيف حتى بلغ ذروته في عام ١٩٤٨حتى ١٩٥٧م، وذلك بعد أن شجعت بريطانيا حاكم الكويت على امتلاك الجزيرتين، وظهور تسريبات نفطية بالقرب منهما، لكنها لم تنجح في ذلك لافتقار حاكم الكويت للأسانيد القانونية والتاريخية التي تمكنه من الاستيلاء عليهما وعليه فقد حاولت بريطانيا عقد اتفاقيات مع المملكة العربية السعودية لتقسيم الجزيرتين بينهما في عامي ١٩٥١ و١٩٥٥م، على أن تأخذ الكويت جزيرة فارسي وتأخذ المملكة العربية السعودية جزيرة عربي وبعض الجزر الأخرى، لكن لم يتم ذلك بسبب بزوغ الصراع بينهما حول حلف بغداد ١٩٥٥-١٩٥٨م ومنطقة البوريمي وكذا الصراع بينهما حول واحة البوريمي في ١٩٥٥م وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما إثر ذلك، وعندما بزغت أزمة السويس وتعقدت العلاقات الدولية في المنطقة أسرعت إيران واحتلت جزيرة فارسي، في حين قامت السعودية باحتلال عربي، ثم قامت الأولى بطرد الأخيرة من جزيرة عربي، ولم يتم حسم الصراع إلا بعد توافق طهران والرياض حول تقسيم الجزيرتين بينهما، ومن ثم خرجت الكويت وممثلتها بريطانيا من هذا الصراع، وقد تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة عناصر رئيسة يعالج العنصر الأول المحاولات البريطانية التي استهدفت من خلالها ضم الجزيرتين إلى حاكم الكويت، ويناقش العنصر الثاني استيلاء إيران على جزيرة فارسي، أما العنصر الثالث فيدور حول استيلاء السعودية على جزيرة عربي، ويتناول العنصر الرابع طرد السعوديين من جزيرة عربي بواسطة القوات الإيرانية، ويتضمن العنصر الخامس عملية التسوية التي تمت بين إيران والمملكة العربية السعودية في مارس ١٩٥٧م، والتي بمقتضاها حصلت إيران على فارسي، والسعودية على عربي.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، جزيرتا فارسي وعربي، الصراع .

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: ٣١ يناير ٢٠٢٣
تاريخ استلام النسخة النهائية: ٩ ابريل ٢٠٢٣
تاريخ قبـــول المقالـــــة: ٢٣ مايو ٢٠٢٣

Scientific Journal of Faculty of Arts 12 (2) 2023, 303 - 345
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The Conflict in the Arabian Gulf over the Islands of Farsi and Arabi (1936 :1957- AD) in Light of the British Documents

Mahmoud Mahmoud Hamad Al-Dawdani
Assistant Professor of Modern and Contemporary History-Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The two islands (Persian and Arabian) are among the group of Arabian Gulf islands that have been in conflict since 1936. The conflict over these two islands was between the three struggling powers Iran, Saudi Arabia, and Kuwait, which was represented by Britain according to the protection treaty between them in 1899 AD. The two islands were ownerless until the conflict arose in 1936. Though the conflict over the two islands began as a mild one, it reached its climax in the period between 1948 and 1957—after Britain encouraged the Emir of Kuwait to claim the ownership of the two islands upon the emergence of oil leaks near them. That maneuver did not succeed because the Emir of Kuwait did not own Legal or historical evidence to prove his claim. Accordingly, Britain tried to hold an agreement with the Kingdom of Saudi Arabia in order to divide the ownership of the two islands between them in the years 1951 and 1955 AD, on the condition that Kuwait would take the Persian island, and Saudi Arabia would take the Arabi Island and some other islands. However, that did not work due to the outbreak of a conflict between them over the Baghdad Pact 1955-1958 AD and the Buraimi region as well as the conflict between them over the Buraimi Oasis in 1955. As a result, those conflicts led to the severance of diplomatic relations between them. The current study is divided into a preface and five main elements. The preamble revolves around the location of the two islands and their use in the navigation process in the Arabian Gulf. The first element deals with the British attempts that aimed to annex the two islands to the Emir of Kuwait. The second element discusses Iran's takeover of Farsi Island. The third element revolves around Saudi Arabia's seizure of the Arabian Peninsula, and the fourth element deals with the expulsion of the Saudis from the Arabian Peninsula by Iranian forces.

Keywords: The Conflict, Islands of Farsi and Arabi

Article history:
Received 31 January 2023
Received in revised form 9 April 2023
Accepted 23 May 2023

تمهيد

تقع جزيرتا فارسي وعربي (الفارسية والعربية) جغرافيًا في شمال الخليج العربي[١]، فتقع الأولى شمال الثانية؛ وتبعد عنها بنحو خمسة عشر ميلًا، أما عن الموقع الفلكي، فتقع جزيرة فارسي عند التقاء دائرة عرض ٤٤ ٥٩ ٢٧° شمالاً مع خط طول ٢٠ ١٠ ٥٠° شرقاً بينما تقع عربي عند التقاء دائرة عرض ٥٥ ٤٦ ٢٧° شمالاً مع خط طول ٣٠ ١٠ ٥٠° شرقاً[٢].

وتعلوان فوق سطح البحر نحو أربعة أمتار، وأقرب ساحل لهما هو ساحل المملكة العربية السعودية،، ويبلغ عرضهما حوالي ربع ميل مربع، في وسط الخليج وبالتحديد في منتصف الطريق بين خليج مسلمية في الأحساء، ومنطقة (تنجستان) في جنوب إيران تقريبًا كما أنهما غير مأهولتين بالسكان[٣].

أما عن التسمية فترجع تسمية فارسي وعربي لوجود الأولى ناحية الساحل الإيراني قليلًا، والثانية لقربها من الساحل العربي، وهذا يفسر سبب التسمية دون أن تنسب الملكية لأي قوى[٤].

---

[١] يوجد حوالي ٩٠ جزيرة صغيرة وكبيرة في الخليج العربي، ٣٤ منها تابعة لإيران. ومن بين هذا العدد، تمتلك ١٧ جزيرة أهمية جيوسياسية وإستراتيجية من حيث السيادة على الممر المائي الدولي لمضيق هرمز والسيطرة عليه، فضلًا عن السيطرة على حركة الأساطيل الأجنبية.
محراب هداوند ميرزايي – آريتا رجبيى، اهميت زنوبليتيكى خراران وخليج فارس(مطالعه موردى: جزيرة فارسى)، فصلنامه علمى – بزوهشى اطالعات جزافيايى، دوره ٢٣، شماره ٩١ بابيز ٩٣.
محراب هادافاند ميرزاي وآزيتا رجبيي، الأهمية الجيوسياسية للجزر الإيرانية في الخليج العربي (دراسة حالة: الجزيرة الفارسية، البحث العلمي الفصلي للمعلومات الجغرافية) المجلد، ٢٣، العدد، ٩١، الخريف ٩٣

[٢] طالع خريطة رقم (١) بنهاية البحث، وملحق رقم (٢)

[٣] IOR/L/Ps/ 12/ 3863, Persian Gulf. Question of the ownership of the islands of Farsi, Arabi and Harqus, and Dalmah, India Office, B. 399 / P. 4632/28, Report about The Status of certain Groups of Islands in the Persian Gulf, 27th August 1928.

[٤] Ibid/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS, From Captain G.S.de Gaury, M.C., Political Agent, Kuwait to The Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, The 14th of April 1936.

لم تكن لهاتين الجزيرتين أدنى فائدة لأي قوة إقليمية، فلم تسمح سواحلهما الرملية وصغر حجمهما بأن تكونا مهبطًا للطائرات، باستثناء اعتياد غواصي اللؤلؤ والصيادين في مشايخ الخليج العربي على اللجوء إليهما، وعلى الرغم من عدم وجود ملكية للجزيرتين[١] لم تدّعِ أي من القوى ملكيتهما في الخليج العربي حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي[٢].

وعليه فقد حاولت بعض القوى الأوروبية الاستفادة من هاتين الجزيرتين؛ فقد تطايرت شائعات عن مخططات ألمانية للحصول على جزيرة فارسي من "الدولة العثمانية "عام ١٩٠٦م لاستخدامها كمحطة فحم[٣]، وفي عام ١٩٠٨م اقترح مكتب الهند بعد التشاور مع نائب الملك هناك على وزارة الخارجية البريطانية أنه من الأفضل عدم اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى مناقشة وضع جزيرة فارسي، لأن أي تأكيد لحقوق تتجاوز الاستخدام العرفي الحالي للعرب من البحرين والساحل المتصالح وقطر قد يؤدي إلى رفع دعاوى من قِبل مشايخ قطر[٤].

وفي ١٩١٤م أشيع عن وجود مصادر نفطية في الخليج العربي على مقربة من الجزيرتين[٥]، فرأت شركة الهند الشرقية ضرورة الاستفادة من الجزر (فارسي وعربي)، لذا أقامت عليها منارات وأيدت وزارة الخارجية البريطانية ذلك، وفي الوقت ذاته لم يتم اتخاذ أيّة خطوات في تنظيم وضع الجزر، والتي كان من السهل تخصيصها

(1) IOR/L/Ps/ 12/ 3863, Persian Gulf. Question of the ownership of the islands of Farsi, Arabi and Harqus, and Dalmah, No. 1398, From Political Resident, Persian Gulf, Bahrain. To Political Agent, Kuwait. Dated the 2nd of December 1946.

(2) Ibd, Persian Gulf. Question of the ownership of the islands of Farsi, Arabi and Harqus, and Dalmah, India Office, B. 399 / P. 4632/28, Report about The Status of certain Groups of Islands in the Persian Gulf, 27th August 1928 .

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid, No. E 3121/64/91, from Mr. Baxter to Mr. Stock the Minister of Fuel and Power, May 1947.

للكويت وقتئذ[١]. بالإضافة إلى الأسباب الملاحية بوصفه إجراءً سياسيًا احترازيًا، وهو التمكن من الحفاظ على موطئ قدم لبريطانيا فيهما[٢].

ولعل الدافع إلى اهتمام الجانب البريطاني بوضع تلك الجزر يعود إلى نهاية العقد الرابع من القرن العشرين، ويتمثل في الاعتقاد بإمكان الحفر في الخليج لوجود البترول حول الجزيرتين الفارسية والعربية الواقعتين في منتصف الخليج وفي منتصف الطريق بين البحرين والكويت، فقد كشفت الوثائق البريطانية عن وجود مصادر نفطية بالقرب منهما[٣].

وعليه سعت بريطانيا إلى تشجيع حاكم الكويت للاستيلاء على هاتين الجزيرتين، وتفصيل ذلك فيما يلي :

بريطانيا وادعاء ملكية الجزر للكويت:

أشارت تقارير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والبحرين في عام ١٩٣٦م، إلى أن الفارسية والعربية غير محددة الملكية[٤].

وعلى الرغم من ذلك طلبت حكومة لندن في عام ١٩٣٦م من شيخ الكويت إعلان ملكيته لجزيرتي فارسي وعربي، وأوضح شيخ الكويت بأن الجزر كانت ملكًا له، ولتدعيم موقفه القانونيّ اقترحت بريطانيا عليه تسهيل مهمة الصيادين الكويتيين، وإنشاء خزانات للمياه العذبة وملاجئ عليهما، ومنارات جديدة، وتشجيع الشيخ على تفويض مسئول لزيارة جميع الجزر وكذلك الوكيل السياسي في الكويت[٥]، لتأسيس مطالب تدعم السيادة الكويتية عليهما، كما لم تستبعد بريطانيا أي مطالبة بضم هاتين الجزيرتين من قبل القوى الإقليمية (إيران والسعودية)

---

(1) Ibid, India Office, B.399/P. 4632/28, Report about The Status of certain Groups of Islands in the Persian Gulf, 27th August 1928.

(2) Ibid, R/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS, from The India Office, London, E, P. Donaldson, Esquire, C.M.G., to Persian Gulf Residency, Bahrain, the 30th of September 1946.

(3) IOR/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS,From Captain G.S.de Gaury, M.C., Political Agent, Kuwait to The Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, The 14th of April 1936.

(4) Ibid.

(5) Ibid, from The India Office, London, E, P. Donaldson, Esquire, C.M.G., to Persian Gulf Residency, Bahrain, the 30th of September 1946.

وتقديم ادعاءات للمطالبة بهما وإثبات ادعاءات قد لا تتمكن بريطانيا من تفنيدها[١].

أثيرت مسألة الجزيرتين مرة أخرى عام ١٩٣٨م عند تحديد منطقة امتياز شركة النفط الأنجلو – إيرانية والتي تحددت بنحو١٠٠،٠٠٠ ميل مربع لتقييد الامتياز حتى ٣١ ديسمبر ١٩٣٨م؛ لذا اهتمت الدوائر البريطانية بتحديد وضع الجزر، فقد حرصت بريطانيا على ترك وضع الجزيرتين استبعادًا لأيّة نزاعات إقليمية محتملة لاسيما مع "إيران" لذا كانت مسألة النفط واحتمالية تواجده وتحديد مساحة الامتياز للشركة أحد العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة ملكية الجزر[٢].

وفي هذا الصدد ذكر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أنه إذا كانت ملكية الجزر غير محددة بين إيران والسعودية والكويت؛ فإنه بموجب القانون الدولي يحق لمن يستحوذ عليهما أن يرفع علم بلاده عليهما، وأكد أن الجزيرتين ليست لهما أهمية لأية قوى إقليمية واستطرد بأنهما قد تحتويان على النفط؛ فمن الأفضل أن تنتميا إما إلى الحكومة البريطانية أو الكويت بدلًا من أية قوى كإيران أو السعودية لاسيما وأن إيران لم تبد أي اهتمام بها حتى "١٩٣٦م" وأشار أنه ليس لدى بريطانيا ما يضمن استمرار هذه اللامبالاة من قبل الحكومة الإيرانية إذا سمعت عن إمكانية وجود النفط بالجزر، وبخاصة إذا رفعت الكويت علمها عليها[٣].

ولما تعقدت العلاقات الدولية عشية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) رأت بريطانيا ضرورة تحديد ملكية الجزر لأي من القوى الإقليمية، والتي تتبع السيادة البريطانية، أي الخاضعة لها، الأمر الذي زاد من أهمية تحديد الملكية للكويت، وبخاصة بعد تنامي القوى الإقليمية إيران والمملكة السعودية، وإن بدا عدم اهتمام الدولتين بملكية الجزيرتين في هذا الوقت، كما رأت ضرورة عدم استمرار وضع الجزيرتين بدون مالك، لاسيما بعد أن تعقدت الأمور والتوترات الدولية قُبيل الحرب العظمى الثانية، وما تبادر إلى البريطانيين من رغبة

(1) Ibid, from - Political Resident, Bushire, at Kuwait. To-Secretary of State for India, London.

(2) IOR/L/Ps/ 12/ 3863, Persian Gulf. Question of the ownership of the islands of Farsi, Arabi and Harqus, and Dalmah,FOREIGN OFFICE, London, to Political Department, India Office, 6th October 1936.

(3) Ibid, from Secretary of State for India, London to Political Agent, Kuwait, 21st April 1356.

الألمان في ضمها لإيران في الوقت الذي كانت تميل فيه حكومة إيران للجانب الألماني ؛ لذا رأت أن هذا سيعطي سابقة ملائمة لإيطاليا لتتبعها إذا كانت تنظر في جزر البحر الأحمر بأنها تتبع الدول الواقعة تحت النفوذ الإيطالي، ومن ثم رأت بريطانيا ضرورة العمل بجد والإسراع في ضم هذه الجزر لممتلكات حاكم الكويت(١).

استقرت الدوائر السياسية البريطانية في الهند والخليج ولندن حول طلب ضم الجزر لشيخ الكويت، فكانت الكويت الإمارة شبه الوحيدة في الخليج التي كانت تتبع بريطانيا بحكم معاهدة ١٨٩٩م، لاسيما أمام تزايد المطالب الإيرانية بضم البحرين، ومن ثم رأت بريطانيا ضرورة ضم جزيرتي فارسي وعربي للكويت، مما يعطيها مزيدًا من المكاسب حول احتمالية وجود النفط في منطقة الخليج العربي، واقترحت لندن لتعزيز مطالب شيخ الكويت ضم الجزيرتين عن طريق رفع العلم الكويتي عليهما، مع بذل مزيدٍ من الجهد حول تدعيمه بالأدلة الداعمة لموقفه وملكيته للجزر، وابتعدت بريطانيا عن اقتراح تحديد الملكية على النحو الذي يحدده الموقع الجغرافي(٢).

بدأت بريطانيا في شحذ الأدلة الداعمة لشيخ الكويت لتدعيم ملكيته للجزيرتين، وتوصلت إلى تدعيم الرأي القائل بأن:" فارسي وعربي ينتميان إلى الكويت أكثر من أي قوى أخرى؛ لأن صائدي اللؤلؤ الكويتيين يستخدمونها لرعاية سفنهم هناك من وقت إلى آخر، وأن الصيادين الكويتيين أقاموا شباكهم قبالة الجزر(٣)، وعلى الرغم من علم البريطانيين بأن الكويتيين أنفسهم لا يشعرون بملكية الجزيرتين، فإن بريطانيا رأت ضرورة اتخاذ أي إجراء لإثبات سيادة الكويت عليهما(٤).

لم تتمكن بريطانيا من حشد الكثير من الأدلة حول ملكية شيخ الكويت للجزر سوى حق استخدام الجزر في صيد اللؤلؤ، واللجوء إليهما من قبل الصيادين الكويتيين في الأحوال الجوية السيئة، ومع ذلك

---

(1) Ibid, R/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS, from India Office to Military Branch, Admiralty S.W.I,13th November 1936.

(2)I.O.R, R/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS, from India Office to Military Branch, Admiralty S.W.I,13th November 1936.

(3)Ibid, From Political Agent, Kuwait to Political Resident, Bushire, 5th January 1937.

(4) Ibid Resident, Bushire, to Secretary of State for India, London,5th August 1937 .

أوصى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بضرورة تأكيد سيادة شيخ الكويت برفع العلم عليها[١] .

ناقشت الدوائر البريطانية احتمالية اعتراض الإيرانيين على ضم الجزيرتين إلى الكويت، لذا اقترحت السماح لإيران بامتلاك جزيرة فارسي، وهو الأمر الذي تراجعت عنه فيما بعد، وسحب الوكيل السياسي الحجج التي مفادها بأنه لا ضرر من السماح للإيرانيين بامتلاك جزيرة فارسي على الأقل، ولكن بريطانيا استمرت في تشجيع حاكم الكويت على المضي قدمًا، والتأكيد علانية على المطالبة بضم الجزر مع أنه قد يؤدي إلى إمكانية حدوث نزاع إقليمي مع السعودية أو إيران[٢].

عملت الدوائر البريطانية في الخليج العربي على دعم المصالح الكويتية بشتى الطرق، مع منع إثارة مسألة الملكية فحاولت إبعاد الجزر عن منطقة الامتياز لشركات النفط الأنجلو إيرانية على اعتبار أنها خارج الملكية، وحاولت إبعادها خارج منطقة ١٠٠،٠٠٠ ميل مربع المخصصة للامتياز، باعتبار الجزيرتين ملكًا لشيخ الكويت، كما أبعدت بريطانيا الشركة عن عدم إثارة تلك المسألة ؛ لحرص بريطانيا على تجنب دخولها في خلاف مع الحكومة الإيرانية، وطالبت من الشركة الامتناع عن قول أي شيء من ادعاءات شيخ الكويت لملكية الجزر مع الجانب الإيراني، وعليه وجب على الشركة عدم إدراج تلك الجزر في منطقة امتيازها، مما يدعم مطالب الشيخ في ضم الجزر مستقبلًا[٣].

وفي محاولة من جانب إيران على فرض سيطرتها على جزيرة فارسي وضمها إلى ممتلكاتها أنزلت مجموعة من الإيرانيين على فارسي في سبتمبر ١٩٤٨م، وقد احتجت بريطانيا على الإجراء الإيراني في مارس ١٩٤٩، وبعد مغادرة الإيرانيين وجدت السلطات البريطانية التي نزلت على الجزيرة قطعة معدنية عليها كلمات تعني بأنها أرض إيرانية، ووجدت قطعًا معدنية أخرى منقوش عليها أسماء بعض الأفراد الإيرانيين الذين هبطوا على الجزيرة مؤخرًا[٤].

وعلى ما يبدو فإن السبب وراء انسحاب القوات الإيرانية من جزيرة فارسي يعود إلى الأزمات السياسية التي كانت تعاني منها إيران

---

(1) Ibid, from foreign office to India Office, 10th December 1937.

(2) Ibid, from India Office to foreign office, 11th April 1938 .

(3) IOR/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS, from the Secretary, Political Department, India Office, to foreign office, 7th October 1938 .

(4) Ibid, 56/ 28/ 1085, P. 277. In 5/10/19.

والمتمثلة في أزمة أذربيجان والوجود السوفييتي هناك، ووجود قوات غربية داخل إيران، فضلًا عن الأزمات الاقتصادية المتكررة التي كانت تعاني منها طهران، وبالتالي لم يكن الاحتجاج البريطاني وراء هذا الانسحاب .

كانت حكومة بريطانيا ترى أن هذه الجزيرة تنتمي لشيخ الكويت لذا قدمت تلك المذكرة مع التذكير للجانب الإيراني بأنها أقامت تحركات عديدة للاتفاق مع ملكية الكويت للجزيرة، وهي إقامة مرشد لاسلكي عام ١٩١٤م، وضوء ملاحي فنار ١٩٤٧م، ولم تقم الحكومة الإيرانية بأي اعتراض، ولم تقم أيضًا بأيّ نوع من المطالبة بالجزيرة، لذا فإن الحكومة البريطانية رأت أن بناء الإشارة كما توضح الأسماء هو من فعل الأفراد وليس إجراء رسميًا، وفي ظل هذه الظروف طالبت بريطانيا بضرورة رفع الإشارة[١].

ومن الجدير بالذكر أن اللوحة الإيرانية والإشارات كانت توحي بملكية إيران للجزيرة في سبتمبر ١٩٤٨م وقدمت بريطانيا الاحتجاج في مارس ١٩٤٩م إلا أنه لم يتم إبعاد اللوحة من الجانب البريطاني إلا مع نهاية شهر مايو ١٩٤٩م في ظل غياب تام للرد الإيراني على إزالة تلك الإشارات[٢]. وهو ما أُعيد تأكيده من الجانب البريطاني فيما بعد، والاستناد إلى ما حدث في عام ١٩٤٩م لتأكيد ملكية الكويت للجزر[٣].

وفي محاولة أخرى من جانب بريطانيا لإنهاء أمر الجزر مع السعودية واستبعاد إيران من أي مناقشات حول مسألة الجزر، تقدمت بريطانيا إلى السعودية بضم جزيرتي فارسي وعربي بالإضافة إلى أربع جزر أخرى هي: حرقوس وقاران ورجناه وهقتا لحاكم الكويت علمًا بأن تلك الجزر في المنطقة المحايدة، لكنّ الجانب البريطاني كان على علم تام بأن طلب حاكم الكويت كان ضعيفًا لعدم وجود أسانيد قانونية تدعم موقفه، فلم يكن ذلك إلا نوعًا من المناورة للحصول على أيٍّ من تلك الجزر من السعودية[٤].

وعليه اقترحت بريطانيا في أغسطس ١٩٥١م على الأمير فيصل بن سعود وزير خارجية المملكة العربية السعودية في لندن بأن على الكويت أن تسحب طلبها بالنسبة لكل الجزر ما عدا الفارسية شرط أن تعترف الحكومة السعودية بأن فارسي تنتمي للكويت، ووعد الأمير بتقديم هذا الاقتراح والتوصية إلى الملك عبد العزيز آل سعود، ولكن لم

(1) F. O./ 56/ 28/ 1085, P. 277. In 5/10/19.
(2) Ibid, No2 / From D.M.H. Riches to F. on, 25 sept 1956.
(3) Ibid, No,943 / From F. O. to Tehran In, 30 sept 1956.
(4) Ibid, No 1536/34, from riches to foreign office, 4 august, 1956.

يحدث المزيد من التقدم في تسوية الخلاف حتى لجأ السعوديون إلى اقتراحات الجانب البريطاني، وذلك عام ١٩٥٥م، وقالوا: إنهم مضطرون لقبوله، وقد وافق حاكم الكويت على ذلك وأعرب أنه لا يرغب في مناقشة السعوديين في مسألة الجزر الأخرى، إلا أن أزمة البريمى بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا[١] كانت قد وقعت قبل تقديم الاقتراح بصفة رسمية إلى الحكومة السعودية واقترح الجانب البريطاني ضم مسألة جزيرتي فارسي وعربي إلى مسألة البريمى والمحادثات التي تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ لتتم بين ممثلي حكومة بريطانيا والحكومة السعودية لتسوية الخلافات بينهما، إلا أن هذه القضايا لم يتم تسويتها وقتئذ[٢].

الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي

لمّا كانت ملكية جزيرة فارسي غير معلومة لأي قوة إقليمية استغلت الحكومة الإيرانية التوتر السياسي الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط جراء إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، بالإضافة إلى رغبة بريطانيا في الحصول على التأييد الإيراني لبريطانيا ومعارضة الإجراءات الناصرية، وبخاصة المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن للدول البحرية المنتفعة بقناة السويس، والتي كانت إيران أحد أعضائه[٣]، استغلت

---

[١] أطلق اسم البريمى على المنطقة الممتدة إلى ما بعد الواحة مباشرة، ودار حولها نزاع بين كلٍ من المملكة العربية السعودية وعمان وأبو ظبي، وقد أخذت وضعًا مختلفًا عن مشكلات الحدود الأخرى في الخليج بأنها انتهت بصدام مسلح بين سلطان مسقط الذي تؤيده بريطانيا والمملكة العربية السعودية، ويمكن عزو ذلك إلى موقع البريمى الإستراتيجي وإلى احتوائها على المياه، واحتمالية وجود بترول بها. (انظر، وثائق وزارة الخارجية المصرية، أ. س. ج، محفظة ١٦١٤، ملف ٢/١٠٤/٣٧، ج٥، تقرير من نيودلهي في ١٩٥٧/١١/٤م).

[2] F. O , No 1536/34, from riches to foreign office, 4 august, 1956.

[٣] بعد أن قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، انتفضت الدول الغربية لهذا القرار، ودعت بريطانيا والولايات المتحدة ٢٤ دولة وهم المنتفعين من القناة لعقد مؤتمرين في لندن لبحث هذه المشكلة، ولم يحضر سوي ٢٢ دولة وعزفت كل من اليونان ومصر عن الحضور، وكانت إيران على رأس الدول التي شاركت في هذا المؤتمر وشجبت الإجراءات الناصرية التي كان على رأسها تأميم قناة السويس (راجع: محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦م، ترجمة مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧،ص ص ٦٣-٦٧؛ أنطوني إدين: مذكرات أنطوني إدين قناة السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ٣٥؛ أحمد عبد الرحيم مصطفي: مشكلة قناة السويس (١٨٥٤- ١٩٥٨) مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣٢).

حكومة طهران هذا التوتر؛ فقامت في أغسطس ١٩٥٦م بإنزال مجموعة من العسكريين الإيرانيين في جزيرة فارسي، وهو ما أدى إلى اندلاع الصراع[١].

أشيع في أغسطس ١٩٥٦م أن مجموعة من المسئولين الإيرانيين قد نزلوا على جزيرة فارسي بهدف إعلان السيادة الإيرانية، على إثر ذلك حاولت بريطانيا التحري عن صحة هذه الواقعة من وزير الخارجية الإيراني[٢] الذي أنكر حدوث مثل هذا الإجراء، ولكنه ألمح باحتمالية وجود سيطرة إيرانية على الجزيرة، مستبعدًا عدم استخدام القوة العسكرية في الاستيلاء على الجزيرة تاركًا تخمين وجود احتلال سلمي في الخليج، ووعد بعمل تحرٍ والاتصال بحكومة لندن في أقرب وقت[٣].

تواصلت الجهود البريطانية للوقوف على مدى صحة الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي، وأرسلت البحرية البريطانية في الخليج العربي سفينة حربية وصلت إلى الجزيرة، ولكنها وجدت سفينة إيرانية هناك فانتظرت حتى غادرت السفينة الإيرانية[٤].

وعليه تمكنت السفينة البحرية البريطانية لوتش فين Loch Fyne من النزول، وأوضحت أن العلم الإيراني مرفوع هناك منذ ٤ أشهر وأن التفاصيل في إشارات السفن المكررة للبحرية، إلا أن التقرير البريطاني شكك في احتمالية وجود الإيرانيين بالجزيرة منذ ذلك الوقت وأشارت إلى ضرورة البحث في خدمات الفنار في الخليج العربي للسفينة البريطانية ريملي Relame التي زارت جزيرة فارسي منذ نحو شهرين[٥]. وهذا يشير إلى الشك الواضح من الجانب البريطاني حول نزول الإيرانيين على الجزيرة، والاستيلاء عليها منذ ذلك التاريخ.

وقد أوضحت التقارير بعد مراجعة خدمات الفنار للسفينة ريملي Relame بأنه عند زيارة فارسي في ١٠ يونيو ١٩٥٦م لم يكن هناك أي إيرانيين[٦]، وهو ما يؤكد عدم وجودهم على الجزيرة قبل الاستيلاء عليها في أغسطس ١٩٥٦م. لكن في الشهر ذاته تمكنت سفينة بحرية إيرانية من زيارة جزيرة فارسي شمال الخليج، ورفع علم إيران ونزلت

(1) F. O, No 771,from foreign office to Tehran. 9/8/1956.
(2) F. O, No 771,from foreign office to Tehran. 9/8/1956.
(3) Ibid, No,722,from Tehran to foreign office,8/9/1956.
(4) Ibid, No,849,from Bahrain to foreign office 25/9/1956.
(5) Ibid, No,95,from Tehran to khorramshahr, 26/9/1956.
(6).Ibid, No,866,from Bahrain to foreign office, 28/9/1956.

حامية ذكرت البحرية أنها تضم ضابطًا واحدًا و١٢ جنديّا، وتأكد ذلك لدى الجانب البريطاني(١).

على كل حال فإنّ الاحتلال الإيراني لجزيرة فارس قد بدأ في أغسطس ١٩٥٦م، أو قبله فإن الحقيقة الواقعة تكمن في بزوغ صراع ثلاثي بين السعودية وإيران وبريطانيا التي مثلت الجانب الكويتي.

وعلى ما يبدو فإن تلكأ بريطانيا في حسم مسألة الجزر مع حكومة الرياض يرجع إلى عدم إدراكها بقيام حكومة طهران بضم جزيرة فارسي في الوقت الذي كانت تدرك فيه تمامًا ضعف طلب حاكم الكويت الحصول على جزيرة فارسي.

وأمام تعقد الموقف تساءل حاكم الكويت كيف يمكن لبريطانيا حسم مسألة الجزر لصالح الكويت في الوقت الذي سيطرت فيه إيران فعليّا على جزيرة فارسيّ، وكيف سيتم إبرام الأمر مع السعوديين، وفي الوقت عينه وجه اللوم لبريطانيا لعدم استخدامها الحسم في تلك المسألة مع الجانب الإيراني(٢).

وفي برقية موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الذي ناقش مع زميله في الكويت مسألة الجزر، والذي تساءل متى سينتهي الأمر مع السعوديين؟ فالقوات الإيرانية بالفعل قد احتلت جزيرة فارسي، واعترف الجانب البريطاني بالتباطؤ غير المبرر في حسم الأمر مع السعوديين، ولعل هذا هو السبب في عدم تقديم حاكم الكويت طلبًا بضم فارسي قبل أن يقوم الإيرانيون بهذا الأمر(٣).

وأمام قيام إيران بالاستيلاء على جزيرة فارسي ضاعت صفقة تسوية أمر الجزر مع السعودية مقابل اعتراف حكومة الرياض بملكية الكويت لجزيرة فارسي، وأمام ذلك المأزق الذي وضعت فيه إيران بريطانيا، لجأت الأخيرة للبحث عن كيفية تسوية الأمور مع الحرص التام بعدم تصعيدها.

اختلفت الدوائر البريطانية في كيفية المواجهة الإيرانية، ولكنها اتفقت في كل الأحوال على عدم التصعيد؛ فاقترح بعضهم ضرورة الالتزام بأن فارسي وعربي وباقي الجزر تخص حاكم الكويت وضرورة التمسك بذلك أمام جميع القوى بما في ذلك السعودية حتى يتم التوصل إلى اتفاق لاحق مع السعوديين(٤).

(1) Ibid, No,849,from Bahrain to foreign office, 25/9/1956.
(2) F.O, No,876, From S.J. Brons to F. O., On 4 October 1956.
(3) Ibid.
(4) Ibid, No, 1536 / 34, From H. Riches to F. O., In 4/8/1956.

ومع الحرص التام بالمطالبة بالجزر لصالح الكويت وعدم قبول بريطانيا أي مطالب من دول أخرى، تساءل بعضهم عما إذا كان من الحكمة إخبار الجانب السعودي بالمطالب البريطانية لصالح الكويت أم لا ، وقد حرصت بريطانيا على تقديم ذلك الطلب ردًا على إيران لكي يتم الأمر بين السعودية والكويت، ويتم تسويتها حسب البنود التي تمت مناقشتها عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥م، لكن بعضهم استبعد الجانب السعودي حتى يتم تسوية الأمر مع الإيرانيين(١) .إلا إذا شك السعوديون في التصرف البريطاني؛ وعندها تضطر بريطانيا إلى إخبار الجانب السعودي برغبتها في إبعاد إيران عن أمر الجزر، ثم حسم الأمر مع الجانب السعودي(٢).

انتهت الدوائر السياسية البريطانية إلى ضرورة تقديم احتجاج لحكومة طهران لسيطرتها على فارسي، وتوجيه اتهام لها بالخداع المتعمد للجانب البريطاني بجهلهم لما يحدث أو تجاهلهم عن عمد التحذيرات البريطانية منذ عام ١٩٤٩م، في الوقت ذاته تنبهت بريطانيا إلى أن الحادثة وقعت في وقت اتسم بحسن العلاقة بين بريطانيا وإيران، وأن بريطانيا ترغب في استمرار دعم إيران لها في أحداث الشرق الأوسط (أزمة السويس) ولسياستها؛ لذا رأت تقديم احتجاج لتمسك بريطانيا باعتبار أن الجزيرة هي ملك لحاكم الكويت، ولا تعترف بريطانيا بملكية إيران للجزيرة وبضرورة سحب الحامية الإيرانية ومحو كل الأدلة على وجودها هناك، مع الاستناد إلى التحذيرات التي قدمت إلى إيران من جانب بريطانيا في السابق(٣).

وعليه قام السفير البريطاني في طهران بتوجيه احتجاج للحكومة الإيرانية، وأبلغ الجانب الإيراني بأنه بناءً على تعليمات سكرتير جلالتها لشئون الخارجية ووزير الخارجية في أول أكتوبر ١٩٥٦م فإن الحكومة البريطانية تعد جزيرة فارسي جزءًا من أراضي حاكم الكويت، وأن حاكم الكويت يضع أهمية كبيرة لتأكيد سيادته على هذه الجزيرة، وأن حكومة بريطانيا لا تستطيع الاعتراف بأي وجود إيراني في الجزيرة، وفي الوقت نفسه تشكك في وجود أي طلب يكون قد قُدِّم من الجانب الإيراني بشكل فعال وجاد؛ لذا طلب من الحكومة الإيرانية الانسحاب من الجزيرة، ومسح أي أثر لوجودها(٤) .

(1) F.O, No, 92 / From Tehran to Khorram shahr in 25 sept 1956.
(2) Ibid, No, 2 / From D.M.H Riches to F. O. In 25 sept 1956.
(3) Ibid, No, 943 / from foreign office to Tehran, 30 sept 1956.
(4) Ibid, No 56/28/1085, From Tehran to F. O., In 5 octopi, 1956.

وبعد تقديم الاحتجاج البريطاني لحكومة طهران تمكن السفير البريطاني في إيران من مقابلة الدكتور "علاء الدين آردلان " وزير خارجية إيران، الذي أخبره بأنه سيتم مراجعة المذكرة البريطانية ودراستها، ولكن مع وجود أمل ضعيف في سحب الحامية الإيرانية من الجزيرة كما شكك في جدوى طلب شيخ الكويت، وطالب الجانب الإيراني بضرورة تقديم تفاصيل للأساس القانوني للطلب الكويتي بضم الجزيرة(١).

وعن الدوافع الإيرانية التي دفعت إيران إلى القيام بتلك الخطوة بتصرف أحادي من جانبها، ذكر أردلان بأنهم كانوا قلقين على المدى الطويل من وضعهم في الخليج بعد انسحاب بريطانيا منه ؛ وعليه فإن الساحل كله والجزر المجاورة ستقع تحت طائلة الهيمنة السعودية، ويعد هذا تهديدًا للأمن الإيراني ولحرية الملاحة في الخليج(٢).

ومن ناحية أخرى اعتبرت إيران أن تملك الكويت لجزيرة فارسي فيه اختراق لمسألة الرصيف القاري والمسطح الصخري القاري؛ وعليه سوف يخترق المنطقة الموجودة على خط التقسيم والذي تستطيع إيران استغلاله عن حق، في الوقت ذاته أوضح السفير البريطاني أن بريطانيا تضع أهمية كبرى للعلاقات مع إيران والأمن الإيراني، ولا تعتبر أن إيران قد خدمت مصالحها من خلال هذا التصرف الأحادي بالاستيلاء على فارسي وأن المسار الصحيح هو الانسحاب بهدوء من الجزيرة(٣).

ويبدو أن أحادية التصرف الإيراني قد تم وصفه من قبل الدبلوماسيين البريطانيين بالحماقة ، في حين وصف هذا التصرف من قبل الإيرانيين بأنه عمل اتسم بالحنكة السياسية.

اتكأت إيران عند سيطرتها على جزيرة فارسي على العلاقات الودية التي جمعتها ببريطانيا، والمتمثلة في وجودهما معًا في حلف بغداد ١٩٥٥- ١٩٥٨م، وتأييد حكومة طهران لبريطانيا في أزمة السويس ١٩٥٦م، ومن ثم أمنت الجانب البريطاني في أي خطوة تقوم بها في سياستها الخارجية تجاه هذه القضية، ولعل هذا هو ما اتضح من إصرار بريطانيا على التمسك بحسن العلاقة مع إيران.

كان الجانب الإيراني مطمئنًا تمامًا لموقف بريطانيا، ولم يُعر أي اهتمام لها، ولعل هذا كان واضحًا في ١٠ أكتوبر ١٩٥٦م عند ذهاب السفينة البحرية Relumes إلى فارسي للصيانة الدورية، حيث أبلغ القائد الإيراني أنهم لا يستطيعون الهبوط حتى يحيل الأمر إلى السلطات

(1) F. O, No,780, From Tehran to F. O. on 6 October 1956.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

الإيرانية، وبعد الحصول على الموافقة سمح للبريطانيين بإصلاح خدمات الفنار، مما يدعم سيطرة الجانب الإيراني على الجزيرة[١].

عندئذ ردت إيران على مذكرة الاحتجاج البريطاني في ١٦ أكتوبر ١٩٥٦م، وأوضحت فيها دهشتها من احتجاج بريطانيا التي تطالب بالجزيرة لحاكم الكويت؛ فأوضحت أن الجزيرة كانت قاعدة للصيادين الإيرانيين، وكان الصيادون الإيرانيون يزورون هذه الجزيرة بانتظام كل عام من الجزر والسواحل الإيرانية، وأشارت إلى أنهم قد أقاموا بها وأنهم سيبقون في الجزيرة خلال المواسم التي يسمح فيها المناخ وإمدادات المياه، وأكدت أن هؤلاء الصيادين دائمًا محميون من قبل الحكومة الإيرانية في جزيرة خاراك Khark، وأكدت كذلك أن البحرية الإيرانية اعتادت زيارة الجزيرة بانتظام حيث كانت من حيث المبدأ غير مأهولة[٢].

ونوهت إلى قيام حكومة طهران ببناء إشارات خاصة هناك واتخاذها إجراءات منذ زمن بعيد لتوطين الإيرانيين هناك، واستطردت بأنه إذا سمح مناخ الجزيرة وتم توفير سبل معيشتهم بشكل كامل، لكانت التسوية الدائمة قد تحققت، وأكدت أنه بالنظر إلى حقيقة أن جزيرة فارسي غير مأهولة من حيث المبدأ، فإن كل هذه الإجراءات هي جزء من الدليل الإيجابي الذي لا يمكن إنكاره على السيادة الإيرانية على الجزيرة. وهذا يشكل ردًا على النقطة التي أثيرت بأن حكومة جلالة الملكة ليست على علم بأن الحكومة الإيرانية تقدمت بأي ادعاء جدي على الإطلاق[٣]، وأشارت حكومة طهران إلى أن حق السيادة للحكومة الإيرانية على جزيرة فارسي هو أمر واقعي وليس هناك أي إجراء مهما كان يجرد الحكومة الإيرانية من حقها في ملكية الجزيرة وفقًا لأحكام القانون الدولي فهي جزء من أراضيها، وإذا كان لشيخ الكويت أي مطالب بهذه الجزيرة فالأمر متروك له لتقديم أدلة تاريخية وقانونية تتعلق بالحرمان القانوني من السيادة الإيرانية[٤].

ويذكر أنه في عام ١٩٤٩م أبلغت إيران بريطانيا بأنه لا يوجد دليل يتعارض مع حق الإيرانيين في ملكية الجزيرة؛ فلا يمكن أن يكون مجرد ضوء ملاحي أنشأته بريطانيا لتوجيه السفن المتجهة من السواحل

(1) F. O, Ep 1084/17, No, 897, On 10 October 1956, From Sir Bernard Burrows to Mr. Selwyn Lloyd..
(2) Ibid, No,115, from, Imperial IRANIAN Ministry, in 16, October 1956.
(3) Ibid.
(4) Ibid.

الإيرانية وإليها مصدرًا لأية نتيجة قانونية تتعلق بإضعاف ملكية إيران للجزيرة، وأكد الجانب الإيراني أن الحكومة أقدمت على تلك الخطوة لتأكيد حق التملك لجزيرة فارسي ولإثبات سيادتهم وفقًا للوضع المحلى في الجزيرة، ولأن الحقوق الوطنية الإيرانية على هذه الجزيرة كانت موجودة قبل فترة طويلة من إنشاء مشيخة الكويت، وأنه قد تم الحفاظ عليها دائمًا، ولم يتم اتخاذ أي إجراء مخالف للقانون الدولي من شأنه أن يتسبب في تغيير السيادة الإيرانية على الجزيرة، وأبلغت الحكومة الإيرانية بريطانيا رفض إيران التام مطالب شيخ الكويت بجزيرة الفارسية، واعتبرت أنها تفتقد إلى أي أساس قانوني، ولا يمكنهم تخيل أن تمثيل حكومة صاحبة الجلالة بهذه المسألة يتوافق مع روح التعاون والصداقة القائمة بين إيران وبريطانيا، وتُعد الحكومة الإيرانية نفسها مخولة قانونًا لاتخاذ أي إجراء وسياسة ناشئة عن حقها في السيادة على جزيرة فارسي، وبأي طريقة يعدونها مناسبة(١).

وعلى ما يبدو فإنّ حكومة إيران قد وضعت بريطانيا في حرج كبير، فقد نفت أية أدلة تتقدم بها بريطانيا لصالح الكويت، وفي الوقت نفسه طالبت بتقديم أية أدلة داعمة لحق شيخ الكويت في ملكيته لجزيرة فارسي، علمًا بإدراك بريطانيا نفسها بضعف الأدلة الكويتية، وفي الوقت نفسه لوّح بالعلاقة بين بريطانيا وإيران، وهذا ما كانت تدركه الأولى تمامًا، ورغم ذلك حرصت على تقديم احتجاجات مستمرة لإيران حتى لا تدعم الاستيلاء الإيراني على الفارسية.

واستمرارًا للاحتجاج البريطاني على الاستيلاء الإيراني على فارسي تقدم السفير البريطاني في طهران بمذكرة في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٦م، تم اعتبارها استمرارًا للمذكرة التي تقدمت بها بريطانيا في الخامس من الشهر ذاته، توضح أن إجراء السفينة البحرية Relumes لا يشكل اعترافًا بأي حق إيراني في منح أو حجب الإذن للهبوط على الفارسية، وكان دون المساس بمسألة السيادة على الجزيرة، لأن السفينة Relumes كانت تعمل في مهمتها السلمية العادية المتعلقة بسلامة الحياة في الخليج العربي، وأن تصرف قائدها يؤخذ في الاعتبار في مهمتها السلمية المباشرة فقط دون أي تفكير في المنصب القانوني الدولي، كما طالبتها بعدم الادعاء مستقبلًا بأن خدمات الخليج تتطلب الإذن للقيام بعملها على جزيرة فارسي، فضلًا عن حرص بريطانيا على توجيه تحذير شفهي للحكومة الإيرانية بأنها ترفض الدوافع الإيرانية للهبوط على الفارسية، وأن الحكومة البريطانية في الوقت نفسه

(1) F.O, No,115, from, Imperial IRANIAN Ministry, in 16, October 1956.

ستأخذ وجهة نظر جادة بشأن التصرف حول الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي(١).

وشمل التحذير الشفهي أيضًا للجانب الإيراني ألا يعلق مسألة سحب الحماية البريطانية من مشيخات الخليج على أية عمليات إنزال إيراني في المستقبل على الجزر التي تعدها حكومة صاحبة الجلالة تابعة لمشيخات الخليج، في الوقت ذاته أشارت بريطانيا إلى أن أي ميزة قد تمنح لإيران في المفاوضات حول تقسيم قاع الخليج التي تشمل وجود مطالبات إيرانية بجزيرة فارسي، ولن يتم تعزيز ذلك من خلال عملية الإنزال الإيراني على الجزيرة، ولابد أن إيران ستأخذ في الاعتبار علاقة الصداقة والتحالف التي تقرب بين البلدين(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا قد حرصت على إخفاء سيطرة الإيرانيين على جزيرة فارسي عن المسئولين السعوديين، فقد أوصت التقارير البريطانية بضرورة اتخاذ اللازم حول سيطرة إيران على جزيرة فارسي قبل معرفة المملكة العربية السعودية بالاستيلاء الإيراني مما قد يُعيق الاتفاق الخاص بصفقات الجزر بين السعودية وبريطانيا ففي مذكرة في العاشر من أكتوبر ١٩٥٦م حذرت السفارة البريطانية في طهران من استمرار جهل السعودية بمسألة الاستيلاء الإيراني في الوقت الذي عقدت فيه بريطانيا اتفاقًا مبدئيًا على تقسيم الجزر مع حكومة الرياض في عامي ١٩٥١و ١٩٥٥م وضرورة الالتزام بهذا التعهد(٣).

وبعد علم المملكة العربية السعودية بالاستيلاء الإيراني على فارسي حدث ما كانت تخشى منه بريطانيا، وهو الاستيلاء السعودي على جزيرة عربي، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

الاستيلاء السعودي على جزيرة عربي:

على إثر سيطرة إيران على جزيرة فارسي انتشرت شائعات عن سيطرتها على جزيرة عربي أيضًا، وعليه زادت المخاوف البريطانية إثر انتشار تلك الشائعات، وقد علمت لندن بذلك من خلال السفير الأمريكي في طهران؛ لذا عزمت بريطانيا على التأكد من تلك الشائعات وضرورة حسم هذه المسألة مع إيران(٤).

(1) F. O, No, 1010, from foreign office, Mr. Selwyn Lloyd to Sir Roger Stevens, in 19 October1956.
(2) Ibid.
(3) Ibid, No, 321, from john s. bennett to British Embassy, on 10 October 1956.
(4) F. O, No,781, From Tehran to F. O., On 6 October 1956.

وفي التاسع من أكتوبر ١٩٥٦م قامت القوات الجوية الملكية البريطانية باستطلاع جزيرة عربي؛ وتبين لها عدم وجود دليل واضح على احتلال إيران للجزيرة، كما تحدد موعد ١٢ أكتوبر لقيام السفينة البحرية فرقاط Frigate بزيارة الجزيرة للتأكد من تلك المعلومات وذهبت سفينة S.S Relume لخدمات الاستكشاف في الخليج إلى جزيرة فارسي في العاشر من أكتوبر لخدمات تتعلق بالفنار وهى خدمات روتينية، إلا أن القائد الإيراني أخبرهم أنهم لا يستطيعون النزول على الجزيرة حتى يعود الأمر إلى السلطات الإيرانية، وقد طلب مساعدة Relume في إصلاح جهاز الإشارة الخاص به حتى يستطيع سؤال السلطات، وبعد قيامه بهذا وافق واستطاعت Relume تشغيل ضوء الفنار كما هو مطلوب، وهذا يؤكد سيطرة إيران على فارسي، إلا أن السلطات البريطانية رأت ضرورة إيضاح أن قبول الإذن الإيراني بالهبوط على الجزيرة لا يُعد تعديّا على السيادة مما يؤكد حرص بريطانيا على عدم اعترافها بملكية إيران للجزيرة من جانب وعدم التصعيد من جانب آخر(١)، وبالتالي تكون بريطانيا قد أطمأنت حول جزيرة عربي وعدم تصعيد الأمور حول جزيرة فارسي، وبالفعل قامت سفينة Frigate باستطلاع جزيرة عربي ولم تجد أية قوة عسكرية موجودة هناك(٢).

وعليه تأكدت بريطانيا من عدم هبوط الإيرانيين على جزيرة عربي، وربما قد نزلوا ثم انسحبوا مرة أخرى إلا أنه حتى تاريخ الثاني عشر من أكتوبر ١٩٥٦م، لم يكن هناك قوات إيرانية على الجزيرة؛ لذا تركزت جهود بريطانيا في إجلاء الإيرانيين من جزيرة فارسي فقط ولعل هذا كان الخطأ الثاني الذي وقعت فيه بريطانيا؛ فقد كان الخطأ الأول هو عدم حسم صفقة الجزر مع الجانب السعودي، والثاني هو عدم إدراك خطورة إيران وأطماعها في الجزيرة على الرغم من قيامها في عام ١٩٤٨م بالاستيلاء على جزيرة فارسي ثم خرجت منها .

وعليه يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقتا على ضرورة الكشف عما إذا كانت إيران قد امتدت سيطرتها على جزيرة عربي أيضًا عن طريق استخدام بريطانيا بوصفها عيونا لحكومة الرياض للتأكد من سيطرة إيران على جزيرة عربي، ولما بدا لحكومة الرياض أن جزيرة عربي حتى الثاني

(1)Ibid , No, 973, From Foreign office to Tehran on 11 October 1956.

(2) Ibid, No, 959, From Foreign office to Tehran, On 13 October 1956.

والعشرين من أكتوبر لم تستول عليها إيران؛ أسرعت وسيطرت هي عليها وذلك كما يلي.

كان من الطبيعي أن تسرع المملكة العربية السعودية، وتستولي على جزيرة عربي كرد فعل على ما قامت به إيران في أغسطس ١٩٥٦م (بالاستيلاء على فارسي) والتي تقع على الحدود البحرية بين إيران والمملكة العربية السعودية، والتي تبعد مسافة قدرها ١٠٠كم عن أراضي المملكة العربية السعودية، أي المناطق الشرقية والغنية بالنفط وتبعد ١٧٥ كيلومترًا عن الدمام و ١٧٠ كيلومترًا عن الخفجي بالقرب من حدود الكويت(١). مما كانت تشكل تهديدًا للسواحل الشرقية للملكة العربية السعودية.

وعليه حرصت حكومة الرياض على الدفاع والتمسك بحقوقها في جزر الخليج، لدرء الأخطار والتهديدات الإيرانية للملكة، ومن ثم استولت على جزيرة عربي، والتي تقترب إلي حد ما من السواحل الغربية لإيران وجزيرة فارسي التي استولت عليها حكومة طهران حيث أرسلت برقية من واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦م، تضمنت أن أحد المسئولين من شركة أرامكو أكد أن حرس السواحل السعودي ذهبوا إلى عربي وفارسي، ورأوا أن الإيرانيين كانوا على شاطئ فارسي؛ مما دفعهم إلى الاستيلاء على جزيرة عربي(٢).

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل استكشاف جوي، وتبين لها أن السعوديين استولوا على جزيرة عربي، وذلك في ١٨ أكتوبر تقريبًا، حيث تمت مشاهدة ٦ خيم و٢٥ رجلًا على الجزيرة(٣).

وجهت الخارجية البريطانية برقية إلى المسئول السياسي البريطاني للخليج بالتحري في التقارير من خلال استكشاف بحري أو جوى(٤)، وتضمنت التعليمات إلى السفينة الحربية بأنه لو تم إطلاق النار أو واجهت معارضة يجب أن تنسحب وألا تطلق النار إلا عند الضرورة لتغطية الانسحاب للمجموعة التي نزلت، وفي الوقت نفسه أعطى تعليمات للمجموعة التي سوف تنزل على الجزيرة بعدم مناقشة

---

(١) محراب هادافاند ميرزاي، وأزيتا رجبي: المرجع السابق، ص ١٠٨.

(2) F. O., No, 2162, From us A. to England, on 22 October 1956.

(3) Ibid, No, 339, From Jeddah to Foreign office, on 21 October 1956.

(4) Ibid, No,2162, p.300, from D.M.H Riches, on 24 October 1956.

الادعاءات خاصة المتعلقة بجزيرة عربي، والاكتفاء فقط بأن حكومة بريطانيا تعد الجزيرة تحت سيادة حاكم الكويت[١].

ولكنّ الأمر كان قد حسم تمامًا عندما أبلغ الملك سعود بن عبد العزيز السفارة الأمريكية في جده علنًا في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦م أنه يرغب في إبلاغ الجانب البريطاني أن حرس السواحل السعودي قد سيطر ونزل على جزيرة عربي كي يعيق مثل هذا التصرف على الإيرانيين الذين احتلوا فارسي، وأعلنوا هذا في طهران، ويرغب في التأكيد على عدم النظر إلى تمركز حرس السواحل السعودي في عربي على أنه احتلال بأي صورة؛ بل إنه فقط لحماية الطلب السعودي، وهو الاعتراف بالجزر للسعودية مقابل الاعتراف بطلب حاكم الكويت بفارسي، وأوضحت التقارير البريطانية أن إشارة الملك كانت واضحة وفي ظل هذه الظروف وجب على بريطانيا عدم الاعتراض على التصرف السعودي؛ لأنه تصرف احترازي من جانب السعودية تجاه جزيرة عربي[٢].

وعلقت السفارة البريطانية بأن الاستيلاء السعودي على جزيرة عربي جاء نتيجة الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي ، وأنه زاد من حالة الارتباك البريطاني للسيطرة على تلك الجزر التي كانت متاحة أمامهم من قبل، لذا بات على بريطانيا التصرف قبل تدهور الأوضاع[٣]، وعليه عدلت بريطانيا من التعليمات الصادرة للسفن الحربية المتجهة لعملية الاستكشاف في جزيرة عربي، حيث إن السلطات السعودية أخبرت بريطانيا رسميّا بعملية الإنزال في الجزر لذا أبرقت إلى السفينة بضرورة المرور من خلال ميل أو ميلين من جزيرة عربي دون محاولة الإنزال للقوات البريطانية[٤].

صفوة القول إن التباطؤ البريطاني في معالجتها مسألة الجزر يعود إلى مدى إدراكها حساسية العلاقة مع كل من إيران والسعودية، لاسيما أمام موقف إيران من بريطانيا في مسألتي حلف بغداد وأزمة السويس ومواقف المملكة العربية السعودية تجاه السياسة البريطانية في المنطقة لذا اتسمت كل تحركات بريطانيا بالبطء الشديد.

---

(1) F.O, No, b95, From us foreign office, to Bahrain, on 24 October 1956.

(2) Ibid, No, 1039, on 28 October 1956, Ep, 1084/29 No, 27, from Mr., parkes to Me.selwyn lioyd, Jeddg, October 28, 1956.

(3) Ibid.

(4) Ibid, No, 1046, From Foreign Ministry, to Tehran, on 30 October 1956.

ونتيجة للاستيلاء السعودي على جزيرة عربي ناقشت الدوائر البريطانية ضرورة تقديم احتجاج بريطاني على الإجراء السعودي وهو ما قامت به بريطانيا ، تضمن عدم وصول المفاوضات بين الرياض ولندن إلى اتفاق نهائي؛ لذا فإن حكومة بريطانيا تُعد جزيرة عربي تابعة للكويت، وأضافت أنه لم يكن للحكومة السعودية الحق في الاستيلاء على الجزيرة بأي ذريعة كانت دون استشارة مسبقة مع الحكومة البريطانية، وأن تلك الخطوة من جانب المملكة العربية السعودية قد قللت من فرصة التوصل إلى تسوية نهائية بشأن ملكية عربي وجزر أخرى متنازع عليها، وطالبت بسحب خفر السواحل السعودي من جزيرة عربي دون تأخير وإزالة جميع الأدلة على وجود تلك القوات هناك(١).

لقد كانت بريطانيا حريصة على تسوية الأمور بطريقة سلمية وبشكل سري قدر المستطاع، فلم تُبلغ الجانب السعودي حول الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي، وهذا ما أكدته الوثائق، ورصدت أنه في حالة علم الجانب السعودي يجب إخبارهم بمسارات الأمور حتى لا يفقد الجانب السعودي الثقة في الجانب البريطاني، ولكن أمام الاستيلاء السعودي على جزيرة عربي زاد تعقد الموقف(٢).

لذا حرصت بريطانيا على إظهار موقفها بالمتشدد أمام وسائل الإعلام بالنسبة لمسألتي جزيرتي فارسي وعربي من جانبها تجاه إيران والسعودية، لذا حرصت في حالة نشر أخبار وتداول وضع الجزر أن تنشر بريطانيا أن الجزر تقع في منتصف الطريق بين السواحل السعودية والإيرانية في الخليج، وقد اعتبرت دائمًا في جانب شيخ الكويت باعتبارها تنتمي لأراضيه، وقد استخدمها صيادو السمك الكويتيون لسنوات بدون اعتراض من أي دولة، وعليها يوجد فنار ملاحي بريطاني تتم صيانته بانتظام في خدمات الإضاءة في الخليج وقد احتج شيخ الكويت على احتلال القوات الإيرانية للجزيرة، وفي ضوء المعاهدة بين بريطانيا والكويت، والتي من خلالها أصبحت بريطانيا مسئولة عن دور الكويت في العلاقات الخارجية فقد قدمت بريطانيا احتجاجًا للحكومة الإيرانية نيابة عن الشيخ تدعم فيه بريطانيا مطلب الشيخ، في الوقت الذي تطالب فيه الحكومة السعودية بالجزيرة

(1) F.O. No, 770, From Roselyn Lioyd to Mr. Parkes, Jedda, telegraphic, on 1 November 1955, secret, on 2 November 1956.

(2) Ibid, No, 1046, from Tehran to foreign office, on 31 October 1956.

واقترح الجانب البريطاني في حالة نشر الأخبار حول جزيرة عربي أن تنشر الصحف بأن جزيرة عربي تابعة أيضًا لشيخ الكويت، وهي جزء من أملاكه وتدعي الحكومة السعودية امتلاكها، وقد احتلتها مؤخرًا وتحتج بريطانيا لدى الحكومة السعودية لصالح شيخ الكويت[١]، كان ذلك المقترح البريطاني حول نشر الأخبار في الصحف في حال تداولها في الأوساط رغبة منها لتأكيد سيادة الكويت على الجزر موضع الصراع.

وبالفعل ظهر تقرير حول الاحتلال الإيراني لفارسي في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦م في جريدة تليجراف، وعليه أضحى الأمر معروفًا، وقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات بضرورة عدم إصدار بيانات في ظل الظروف الراهنة، لأن هذا سيعلن عن التحركات الإيرانية والسعودية وعدم القدرة على الانسحاب، كما سيؤدي إلى التحامل على فرص الإيرانيين مستقبلًا في القدرة على الانسحاب من فارسي بدون خسارة مكانتهم، وفي حالة إصدار الحكومات السعودية والإيرانية بيانات رسمية حول فارسي وعربي أو نشر الموضوع فستكون هناك ضرورة لإصدار بيانات مضادة[٢].

صفوة القول إنه باستيلاء المملكة العربية السعودية على جزيرة عربي أمست بريطانيا واقعة بين شقي الرحى؛ فلم تستطع إخراج الإيرانيين من فارسي من ناحية، ولا تسوية الصراع مع حكومة المملكة العربية السعودية حول جزيرة عربي من ناحية أخرى؛ مما تسبب في إحراج بريطانيا في الخليج العربي، وأضعف من موقفها هناك.

علاوة على ذلك فإن رد الفعل البريطاني على استيلاء المملكة العربية السعودية على جزيرة عربي لم يكن بنفس القدر الذي احتجت به على استيلاء إيران على جزيرة فارسي؛ ويعود ذلك إلى وجود اتفاق مبدئي مع حكومة الرياض على تقسيم الجزر بين الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن ثم اعتبرت لندن ما قامت به حكومة الرياض أمرًا قائمًا على سند شبه شرعي .

طرد القوات السعودية من جزيرة عربي

ازداد الموقف تأزمًا، وازدادت الأمور سوءًا وارتباكًا، عقب توجه قوات إيرانية إلى جزيرة عربي في الثالث من نوفمبر ١٩٥٦م، لإقصاء القوات السعودية من هناك، وبعد مراقبة الأوضاع من قبل لندن تبين

(1) F.O, No, 1046, from Tehran to foreign office, on 31 October 1956.

(2) Ibid, No, 71, secret, from Tehran to Bahrain on 9 November 1956.

لها أن قوات خرجت من الأراضي الإيرانية وانضمت إليها قوات أخرى كانت مرابطة على جزيرة فارسي وقد اتجهت إلى جزيرة عربي[١].

عندئذ هبطت القوات الإيرانية على الجزيرة واستولت على ما فيها من أسلحة - مدفعين مضادين للطائرات و٤ مدافع و٢٠ بندقية و٤٠ ألف ذخيرة - والقبض على ٤٦ من السعوديين، وتم إنزال العلم السعودي ورفع العلم الإيراني[٢].

وقد ذكر وزير الخارجية الإيراني لنظيره الأمريكي في الرابع من نوفمبر ١٩٥٦م، أن القوات السعودية تم طردها بالقوة من جزيرة عربي على يد القوات الإيرانية، وأكد ذلك الملك سعود للسفير الأمريكي في جدة في الخامس عشر نوفمبر ١٩٥٦م بقوله "إنه ينظر بجدية لاستخدام القوة ضد الإيرانيين لاستخدامهم القوة ضد الحامية السعودية على الجزيرة"[٣].

وعليه فإن الحقيقة الواقعة تكمن في استيلاء القوات الإيرانية على جزيرة عربي، ورفع العلم الإيراني على الجزيرة، وإعادة القوات السعودية إلى الساحل السعودي، وقد أغضب ذلك حكومة الرياض؛ لذا أرسل الملك سعود للإدارة الأمريكية أنه يتبنى وجهة نظر حادة في استخدام القوة ضد الإيرانيين[٤]، وقد اقتنعت الرياض بأن بريطانيا هي التي ساعدت طهران في ذلك، بل وشاركوا سرًا في التدريبات البحرية الإيرانية الأمريكية المشتركة التي كان الاستيلاء على الجزر العربية تكملة لها[٥].

وعلى ما يبدو أن استيلاء القوات الإيرانية على جزيرة عربي قد وضع حكومة لندن في موقف صعب للغاية بين عدم إمكانية الاستيلاء على فارسي، وعدم قدرتها على إخراج الإيرانيين منها، وعدم تمكنها من الاستيلاء على جزيرة عربي أو إخراج السعوديين منها، ثم ما لبثت أن اتُهمت بمحاباة الإيرانيين على حساب السعوديين، كل ذلك أضعف

---

(1) F.O, No, 1194, secret, from foreign office to Tehran on 11 November 1956.

(2) Ibid, No, 151, from Khorramshahr, to Thran, on 26 November 1956.

(3) Ibid, No, 1238, secret, from foreign office to Tehran on 16 November 1956.

(4) Ibid, No, 1238, from, Mr. Selwyn Lioyd to Sir Roger Stevens, Thran, on 16 November 1956.

(5) Ibid, No, 968, from, Sir Roger Stwven, to Mr. Selwyn lioyd, on 19 November 1956.

من مكانتها في الخليج في الوقت الذي كانت تحرص فيه على الحفاظ على علاقات متوازنة بين حكومتي طهران والرياض.

بات على بريطانيا أن تقدم احتجاجًا على الاحتلال الإيراني لجزيرة عربي؛ لأن عدم الاحتجاج من شأنه أن يضعف مطالبة حاكم الكويت بالجزيرة، خاصة وأنهم احتجوا بالفعل على الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي، إلا أنها حرصت على أن يكون الاحتجاج وإن كان كتابيًا لابد أن يكون بعبارات معتدلة، وضرورة التأكيد على أن الحكومة البريطانية تعد الجزيرة جزءًا من أراضي حاكم الكويت؛ لذا فإن الحكومة البريطانية تحتج على الموقف الإيراني(١)، ودرست السفارة البريطانية ضرورة تقديم الاحتجاج إلى الحكومة الإيرانية باعتبار أن الجزيرة جزء من أراضي حاكم الكويت وأنها أجلت الاحتجاج حتى عملية الاستكشاف(٢).

وقامت السفينتان البريطانيتان لاش – كيلى سبورت –loch killisport بعمل استكشاف حول جزيرتي فارسي وعربي في الفترة من الخامس إلى العاشر من ديسمبر لعام١٩٥٦م؛ وتبين من الاستكشاف بأنه أمكن رؤية مجموعات موحدة الزي موزعة على جزيرة فارسي وعربي، وتبين لها رؤية العلم الإيراني يرفرف على الجنوب الغربي من جزيرة عربي ورؤية عدة خيم وأكواخ من النوع الإنجليزي مبنية بالقرب من منصة العَلَمَ، وتمت ملاحظة سارية إذاعة مع كوخ صغير مبني من الخشب وبراميل الزيت مع وجود قوارب على الشاطئ(٣). وبالفعل أرسلت التعليمات إلى وزارة الخارجية التي أكدت سيطرة الإيرانيين على جزيرة عربي ووجود القوات الإيرانية على الجزيرة مع وجود قوات على جزيرة فارسي مكونة من ستة عشر فردًا يرتدون زيّا موحدًا، وثلاث خيم وكوخ(٤).

بعد أن تبين للدوائر البريطانية أن القوات الإيرانية قد احتلت جزيرة عربي قدمت حكومة لندن أول احتجاج رسمي في الثامن من ديسمبر ١٩٥٦م لنظيرتها الإيرانية على احتلال الجزيرة التي تُعدها

(1) F.O, No, 1356, from Mr. Selwyn lioyd to Sir Roger Stevens, Tehran, on 5 December 1956.

(2) Ibid. No, 1098, from British embassy to foreign office on 3 December 8, 1956, p.323.

(3) Ibid, No, 274, secret, report of proceedings, on 3 December 10, 1956.

(4) Ibid, No, 72,B.Z, secret, from Bahrain to foreign office, December 7, 1956.

جزءًا من أراضي حاكم الكويت، لاسيما وأنها هي المخولة بالتعامل الخارجي باسم حاكم الكويت(١).

جاء الرد الإيراني على الاحتجاج البريطاني بعد حوالى عشرة أيام، وتضمن أن وزارة الخارجية الإيرانية لا تهتم للاحتجاج المقدم من السفارة البريطانية على الإجراء المتخذ باستيلائها على جزيرة عربي لأن الملكية الإيرانية لهذه الجزيرة حقيقة قانونية لاشك فيها، قائمة منذ زمن طويل قبل قيام الكويت نفسها، وساقت المذكرة نفس الحجج التي قدمتها إيران حول الاستيلاء على جزيرة فارسي، من حيث اعتياد الصيادين الإيرانيين الذهاب لهذه الجزيرة غير المأهولة والبقاء هناك كل عام؛ بحثًا عن رزقهم وقت توفر الأجواء المناخية المناسبة، كما زارت القوات البحرية الإيرانية هذه الجزيرة مرارًا واعتادوا على اتخاذ هذه الإجراءات، وأكدت أنها ستستمر فيها وهى الإظهار الواضح لسيادة إيران وحقها القائم على هذه الجزيرة، وأضافت المذكرة " إنه وفقًا لمبادئ القانون الدولي تُعد الحكومة الإيرانية أيّة مطالبة بالسيادة على هذه الجزيرة بدون أساس تاريخي وقانوني تعده أمرًا غير سليم(٢).

واعترضت وزارة الخارجية الإيرانية، وقدمت شكواها إلى السفارة البريطانية في طهران في ديسمبر ١٩٥٦م؛ فوفقًا للمعلومات التي تم تلقيها من السلطات الإيرانية الخاصة بالسفينة البريطانية F-628 التي ظهرت بجوار الجزر لمحاولة استكشاف الأوضاع هناك في الخامس والسادس من ديسمبر، وقامت بمراوغات تنتهك التشريعات الخاصة بالمياه الإقليمية للجزر الإيرانية، علاوة على وجود مراكب بريطانية بمحركات توقفت لبعض الوقت عند جزيرة عربي في السادس من ديسمبر ١٩٥٦م، وعليه طالبت الحكومة الإيرانية من نظيرتها البريطانية استمرارًا لروح التعاون والعلاقات الودية الجيدة بين الطرفين بضرورة إصدار تعليمات للبحرية البريطانية في الخليج بمراعاة مبادئ القانون الدولي وشروطه، وتجنب انتهاك المياه الإقليمية للجزر الخاصة بإيران، والحصول على إذن مسبق من القوات البحرية الإيرانية في حال رغبتها في الرسو على السواحل الخاصة بتلك الجزر الخاصة بإيران تحت أي مسمى(٣).

---

(1) Ibid, No, 137,British Embassy to Iranian ministry of foreign Affairs, on December 8, 1956.

(2) F.O, No, 7871, from ministry of foreign affairs to H.M Embassy, December 18, 1956

(3) Ibid, No,8143, ministry of foreign Affairs to H.M Embassy, December 25, 1956.

لم تكن بريطانيا على استعداد لخسارة علاقتها بإيران؛ ففي تقرير أعدته وزارة الخارجية البريطانية تضمن ضرورة التمسك بحسن العلاقات مع إيران قدر المستطاع؛ لأنها الوحيدة القادرة على الحفاظ على الأوضاع البريطانية في الخليج، لاسيما أمام إدراك بريطانيا لأهمية الخليج العربي؛ فقد تأثرت علاقة بريطانيا بالعرب تأثرًا كبيرًا وأثارت مشاعر الكراهية المعادية لبريطانيا من قبل العرب نتيجة أزمة السويس(١).

لذا فقد اقترح التقرير ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع إيران وضرورة الحديث معها بالطرق الودية حول طموحاتهم الإقليمية المختلفة في الخليج، وأكد التقرير بأن فهم الإيرانيين لطبيعة موقف بريطانيا في الخليج هو الذى دفهم إلى الاستيلاء على جزيرتي فارسي وعربي دون وجود أية عواقب وخيمة عليهم، وأكد التقرير على ضرورة تحذير الحكومة الإيرانية من أية مغامرة مماثلة فيما يتعلق بالجزر المأهولة مثل، طنب وأبو موسى، والتحذير بأنه لن يتم استقبالها بموقف هادئ من جانب بريطانيا، كما أكد بإمكانية مناقشة وضع الجزر الجنوبية مع إيران دون وجود المملكة العربية السعودية، إلا أنه أشار إلى ضرورة حسم مسألة الجزر في المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية، حيث تحصل الكويت على فارسي، وتحصل السعودية على عربي والجزر الصغيرة الأخرى إلى الغرب والجنوب وذلك في حالة تمكن بريطانيا من إخراج إيران من جزيرة فارسي، وإلا فعليهم إيجاد صفقة أخرى مثل الاعتراف بعربي للسعودية إذا تركها الإيرانيون، وجزر المنطقة المحايدة للكويت، واقترح البريطانيون ضرورة مناقشة تقسيم قاع الخليج وتحديده لكن ذلك كان أمرًا مرفوضًا من قبل الإيرانيين، وأوصى التقرير بضرورة استمرار العلاقات الودية مع دول الخليج العربي باعتبارها تحقق المصالح البريطانية الرئيسة في الخليج(٢).

تسوية الصراع

بعد الفشل البريطاني الفرنسي في أزمة السويس ١٩٥٦م، والتي كانت إيذانًا بالخروج البريطاني من المنطقة وبزوغ الفراغ السياسي في منطقة الشرق الأوسط الذي أدى إلى قدوم الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها إلى المنطقة خوفًا من أن يسرع الاتحاد السوفيتي لملء هذا الفراغ

(1) F.O, No,12, From Sir. Her Nurd Burrows, to Mr. Selwyn Lioyd, on January 24, 1957.

(2) Ibid.

الناتج عن الانسحاب البريطاني[١]، قدم الرئيس الأمريكي أيزنهاور مقترح إلى الكونجرس الأمريكي عرف بمبدأ أيزنهاور والذي ينطوي على تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لدول الشرق الأوسط المهددة بالشيوعية المحلية أو الشيوعية الدولية واستخدام القوة لصالح الدول المهددة بالخطر الشيوعي[٢] فوافقت إيران على المبدأ وأبدت السعودية في البداية اعتراضًا عليه امتثالًا لقرارات ١٩ يناير ١٩٥٧م بين مصر والسعودية والأردن وسوريا (اتفاقية التضامن العربي التي رفضت المشروع الأمريكي مبدأ أيزنهاور) [٣].

عزمت الولايات المتحدة الأمريكية على شق الجبهة العربية وإبعاد السعودية والأردن عن كل من مصر وسوريا؛ وقد نجحت في ذلك بعد زيارة عاهل المملكة العربية السعودية لواشنطن مرتين في شهري فبراير ومارس ١٩٥٧م، وهناك تم إقناعه بمنافسة عبد الناصر على زعامة العالمين العربي والإسلامي وأن عبد الناصر يعمل لخدمة الشيوعية التي يبغضها الإسلام[٤].

وخلال عودته من واشنطن زار المغرب، وتونس، وليبيا، وبعد أن وصل إلى الرياض أعلن أنه قد أخذ على عاتقه أن ينتهج سياسة قيادية جديدة في المنطقة، وبالتالي حدث تصدع في العلاقات بين الرياض والقاهرة[٥].

ونتيجة زيارة الملك سعود لواشنطن شهدت السياسة الخارجية للمملكة تغييرًا ملحوظًا، خاصة على الصعيد الإقليمي[٦]، وكان من بين

---

(١) جيل ماير: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢-١٩٥٨، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، صـ٣٧٣

(2) Heikal. H. Mohamed: Cutting the lion's tail Suez there ought Egyptian eyes, First Published London 1986, P.216.

(٣) الجمهورية: ٢١ يناير ١٩٥٧.

(٤) أقنع الأمريكيون الملك سعود بالحاجة إلى قيامه بالوقوف في وجه عبد الناصر، لأنه يمثل خطرًا حقيقيًا على النظام العربي المحافظ بأسره، ومن بينه السعودية ومنافستها لعبد الناصر في زعامة العرب، وذلك باستغلال وجود الأماكن المقدسة في بلاده، وطرحت فكرة المؤتمر الإسلامي، وذلك استغلالًا للدين، وجعله أداة لمقاومة الشيوعية، ووسيلة لتجميع العرب والمسلمين تحت زعامة شخص واحد هو الملك سعود. للمزيد من التفاصيل راجع (جايل ماير: المرجع السابق ص ٣٧٦ و عبد الرءوف أحمد عمرو: المرجع السابق ص ٤٥٠)

(٥) جايل ماير: المرجع السابق، ص ص٣٧٦-٣٧٧؛ عبد المنعم سعيد ومصطفى علوي: مصر وأمريكا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة، ١٩٧٦، صـ١٨.

(٦) أصبحت سياسة المملكة العربية أكثر ديناميكية، وحدث تقارب بين البيتين السعودي والهاشمي في العراق بعد لقاء الملك السعودي مع عبد الإله الوصي على عرش

ما اتفق عليه الملك سعود والرئيس أيزنهاور إحداث تقارب بين الرياض وطهران على اعتبار أنهما القادرتان على مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط والاتفاق على حل القضايا المعلقة بينهما كما اتفقا على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي[١]، وعقد أول اجتماعاته في طهران، وتحديد زيارة لشاه إيران للمملكة العربية السعودية في مارس ١٩٥٧م[٢] .

وعلى إثر ذلك طالبت طهران من حكومة الرياض تغيير سلوكها ناحية مصر وكذا تغيير موقفها تجاه حلف بغداد، فوافقت حكومة الرياض على ذلك مقابل انسحاب حكومة طهران من جزيرة عربي وأشار إلى أن ذلك سينعكس على زيارة الشاه للرياض، ولكن الخارجية الإيرانية أرجعت مسألة الانسحاب إلى الشاه والبرلمان الإيراني

العراق بواشنطن في مارس ١٩٥٧م، ظهر خلالها انسجام في الموقف السياسي بخصوص رفض تدخل أي دولة عربية في شئون الأخرى، والتزمت السعودية بمبدأ عدم معارضة سياسة الأحلاف الغربية، مع إصرارها على عدم الدخول في حلف بغداد (انظر: جهاد مجيد محيي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٨، صـ٢٤٧). أقنعت الدوائر الغربية لا سيما الأمريكية منها الدول ذات الأنظمة الملكية في منطقة الشرق الأوسط بأن النظام الناصري يمثل مصدر تهديد لها، إذ إنه يعمل على تقليب الشعوب ضد حكومات تلك الدول وبإيعاز من الولايات المتحدة والدول الغربية تمت الدعوة إلى إقامة حلف إسلامي بقيادة الملك سعود بن عبد العزيز وعضوية إيران، وذلك لمواجهة الخطرين الناصري والشيوعي. (انظر: محمد بدر مصطفى، سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢-١٩٨١م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٤م، صـ ١٥٠. وعليه صدرت التوجيهات الأمريكية أيضًا لطهران بضرورة تعزيز علاقتها بالدول الإسلامية الإفريقية غرب البحر المتوسط، وكان وزير الدولة للشئون الخارجية عبد الله نظام أوفد إلى مهمة وديّة إلى ليبيا وتونس والمغرب (انظر:

- F.O.No,52, From Sir. Roger Stevens, to Mr. Selwyn Lioyd, in April 17, 1957).

[١] يذكر أن مصر قد رفضت حضور المؤتمر الإسلامي الذي قرر عقده في طهران احتجاجًا على الاستيلاء الإيراني على جزيرتي فارسي وعربي التي اعتبرتهما القاهرة عربيتين، وشبهت هذا الاعتداء على الجزيرتين بالاعتداء الأنجلو فرنسي على مصر أكتوبر ١٩٥٦م (انظر:

- F.O, No 1073, from foreign office to British Embassy Tehran, January 4, 1957).

[٢] الجمهورية القاهرية، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٧.

وأكدت الوثائق أن حكومة طهران قد تولد لديها انطباع بأن المملكة العربية السعودية لن تستمر في تأييدها للسياسات الناصرية[١].

وقد خشيت بريطانيا من أن تلك الأحداث سوف تؤثر على العلاقات الأنجلو إيرانية، فقد ألقت العلاقات العربية البريطانية السلبية وقتئذ بظلالها على العلاقات الأنجلو إيرانية في هذه المنطقة، فقط ظهرت الادعاءات الإيرانية فجأة بشكل مزعج للبريطانيين لاسيما أمام استيلاء البحرية الإيرانية على جزيرتي فارسي وعربي، في الوقت الذى لم تتحرك فيه بريطانيا لحسم الأمر مع السعوديين فعلى مدار الفترة الممتدة بين أغسطس ١٩٥٦ وحتى مارس ١٩٥٧م لم تتخذ بريطانيا أي إجراء ملموس أمام التحرك الإيراني، وضغطت الحكومة الإيرانية على بريطانيا عند مطالبتها بالتمثيل القنصلي في الكويت، لحماية مصالح بعض المواطنين، وفي البحرين تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فتطالب بالسيادة عليها، ويبدو أن طموحات إيران تكمن في التوسع في مياه الخليج للسيطرة على المناطق المتوقع ظهور النفط فيها[٢].

وقد كشفت بعض الوثائق البريطانية النقاب عن وجود قنوات اتصال بين الحكومتين الإيرانية والسعودية بوساطة أمريكية ألمحت إلى استبعاد بريطانيا، وكأنها الخاسر الوحيد من تلك الصفقات، فوصلت معلومات لدى السفارة البريطانية في طهران عن طريق الخارجية الإيرانية بطرق ودية غير رسمية بأن الإيرانيين اقترحوا على السعوديين إخلاء جزيرة عربي من قبل الإيرانيين مقابل تعهد مكتوب من السعوديين بعدم الاستيلاء على الجزيرة، وبعد ذلك تتم مناقشة مستقبل الجزر عند زيارة شاه إيران محمد رضا بهلوي الرياض في مارس ١٩٥٧م، لكن حكومة الرياض قد رفضت المقترح الإيراني بحجة احتمالية الاستيلاء عليها "جزيرة عربي" من قبل بريطانيا لصالح شيخ الكويت، في المقابل طالبت السعودية من إيران ضرورة إخلاء جزيرة فارسي[٣].

عندئذ ساور القلق بريطانيا من حسم مستقبل الجزر على يد الإيرانيين والسعوديين؛ لذا أكد السفير البريطاني للخارجية الإيرانية أن مستقبل الجزر لن يستقر بعيدًا عن بريطانيا، كما أوضح ضرورة تسوية

---

(1) F.O, No 1073, from foreign office to British Embassy Tehran, January 4, 1957.

(2) F.O. No,14, From Sir Roger Stevens to Mr. Selwyn lioyd, on January 22, 1957.

(3) Ibid. No, 1085/57, from foreign office to British Embassy Tehran January 11, 1957.

الأمر حسب الفرصة المتاحة من زيارة الشاه للسعودية مارس ١٩٥٧م والتي تمثل فرصة ذهبية للإيرانيين لإخراج أنفسهم من وضع غريب وبدون خسارة مكانتهم وبدون تقديم أية ذريعة لهجوم ضد البريطانيين أو الغرب بإخلاء الجزيرتين كإشارة لقوة مسلمة صديقة وهي المملكة العربية السعودية، وأكد السفير البريطاني أن البريطانيين أو حاكم الكويت لن يحتلوا الجزر بدورهم حال خروج الإيرانيين منها، وأن بريطانيا بالفعل قد عملت مع المسئول السياسي في الكويت لمناقشة حاكمها بمنح بريطانيا السلطة لتقديم هذا التأكيد نيابة عنه[١]. وكانت تلك هي طموحات بريطانيا، وهي إخراج الإيرانيين من الجزيرتين لحسم الأمر بينها وبين المملكة العربية السعودية.

في الوقت ذاته حرصت بريطانيا على إظهار اعتراضها وإيصاله للجانب السعودي عن طريق باكستان، وقد أرسلت إليها مذكرة في ٢ فبراير ١٩٥٧م، وحذرت بريطانيا من حسم مسألة الجزر بعيدًا عن حاكم الكويت[٢].

لقد اختارت بريطانيا باكستان للوساطة بينها وبين المملكة العربية السعودية على اعتبار أن باكستان تتمتع بعلاقات طيبة مع طرفي النزاع حكومتي لندن والرياض، فهي عضو في حلف بغداد مع بريطانيا، وفي الوقت ذاته دولة قامت على أساس ديني(الإسلام) مثلها في ذلك مثل المملكة العربية السعودية .

حاول السفير البريطاني في إيران معرفة مدى تطورات الأمور بين السعوديين والإيرانيين لاسيما أمام عدم ثقة السعوديين في الجانب البريطاني المتهم من جانبهم بالممالأة مع إيران، وأظهر خشيته من تعهد حاكم الكويت بعدم الاستيلاء على الجزيرتين حال خروج الإيرانيين منها، لكنّ الإيرانيين أشاروا إلى مقترحات قدمها الجانب السعودي، وهى إخلاء الإيرانيين لجزيرة عربي فقط؛ ومن ثم يستولي عليها السعوديون، أو أن يقوم الإيرانيون بإخلاء كلا الجزيرتين على أن يحتلهما السعوديون لاسيما أمام زيارة الشاه للسعودية، وأوضح الجانب السعودي بأن التقليد العربي سيمنع الملك سعود من الإشارة إلى وضع الجزر، لكنّ الإيرانيين اقترحوا أن يعرض الشاه مسألة الجزر في الزيارة، وعليه أوضح السفير البريطاني للإيرانيين أن مصير الجزر لن يتحدد بين إيران والسعودية وحدهما، لأن حكومة بريطانيا ما تزال

(1) F.O, No, 1085/57, secret, H Beeley to foreign office January 24, 1957.

(2) Ibid, Secret, f.r Barratt commonwealth relations office to United Kingdom, Mayo 20, 1957.

تتخذ نظرة جدية للوضع الناجم عن التصرف غير المبرر لإيران بالاحتلال، وأن بريطانيا تأمل أن يتم حل الأمر قبل أن يتحول إلى أزمة، لاسيما في ظل وجود تحرك من طرف واحد، لذا ينبغي عدم تجاهل حق حاكم الكويت في الجزيرتين[١].

أقنع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حاكمها بالموافقة على الاقتراح المقدم من الجانب البريطاني بإخلاء الإيرانيين للجزيرتين فارسي وعربي، شريطة ألا يحتلها السعوديون أو البريطانيون. وأن تتم مناقشات ثلاثية بين بريطانيا والسعودية وإيران حول مسألة الجزر وتقسيم المسطح المائي ريثما تعود العلاقات بين بريطانيا والسعودية كما كانت عليه قبل عام ١٩٥٥م[٢].

في فبراير ١٩٥٧م بعد زيارة الملك سعود لواشنطن قام وزير الخارجية الأمريكي بتسليم رسالة لإيران من السعودية بضرورة إخلاء جزيرة عربي قبل زيارة الشاه للسعودية وإلا لن يكون من المناسب إتمام الزيارة في مارس ١٩٥٧م[٣].

غضب محمد رضا بهلوي شاه إيران من الطلب السعودي المؤيد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من سحب القوات الإيرانية من الجزيرة، واقترح إخلاء جزيرة عربي لو وعد السعوديون بعدم احتلالها، وقد عرض ذلك مع إيمانه العميق برفض حكومة الرياض وقد بنى رأيه على الرفض السعودي لهذا الأمر من قبل مرتين[٤]، كان الإيرانيون في ورطة فالشاه في حالة غضب شديد لمطالبة السعودية بإخلاء جزيرة عربي؛ تمهيدًا للسيطرة السعودية عليها، فضلًا عن ربط مسألة الجزيرة بالزيارة والمحدد موعدها في الثاني عشر من مارس ١٩٥٧م، في حين رحبت بريطانيا بالزيارة؛ لأن هناك فائدة منها تتضمن إخلاء الإيرانيين للجزر[٥].

كانت مسألة انسحاب القوات الإيرانية من جزيرة عربي سببًا في تأخر زيارة الشاه الإيراني للمملكة العربية السعودية، فكلا الطرفين أراد التمسك بموقفه، ولكن سرعان ما تطورت الأمور، حيث لعب التوجيه الأمريكي الذي يتضمن وجود تقارب سعودي إيراني لمواجهة

---

(1) Ibid, From Roger Stevens, to Harold, on February 5, 1957.

(2) F.O, from D.M.H Riches to foreign office, on February 14, 1957.

(3) Ibid, No 140 from Tehran to foreign on March 6, 1957.

(4) Ibid.

(5) Ibid,1085, Harold Beeley to British Embassy Tehran on March 9, 1957.

المد الناصري والشيوعي في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج دوره الفاعل في إحداث هذا التقارب، والذي ألقى بظلاله على التفاهم حول مسألة الجزيرتين .

وفي ظل تلك الظروف لم يكن أمام الطرف السعودي سوى قبول زيارة الشاه على أمل حل مسألة الجزر، وبالفعل، تمت زيارة الشاه في الفترة الممتدة بين ١٢ -١٨ مارس ١٩٥٧م[١]رافق فيها الشاه حوالي ثلاثين مسئولًا من بينهم وزير الخارجية الإيراني الدكتور علاء الدين ووزير القضاء السيد إقبال ورئيس مجلس الأعيان السيد تقى زادة[٢].

وأثناء الزيارة حدث تفاهم إيرانٍي سعوديّ حول انسحاب القوات الإيرانية من جزيرة عربي؛ وتنفيذًا لما اتفق عليه الجانبان أرسلت الحكومة الإيرانية في العشرين من مارس ١٩٥٧م المدمرة Baber لإجلاء القوات الإيرانية من جزيرة عربي[٣].

وعليه حلت القوات السعودية محل القوات الإيرانية على جزيرة عربي مقابل اعتراف حكومة الرياض بجزيرة فارسي لإيران، إثر ذلك قدمت بريطانيا إلى وزارة الخارجية الإيرانية احتجاجًا، بشأن النتائج التي تمخضت عنها زيارة الشاه للرياض والتوصل إلى اتفاق ثنائي

---

(١) أثناء الزيارة دارت المناقشات السياسية حول مسألة ميثاق بغداد الذي شن بعض السعوديين هجومًا عنيفًا عليه، على رأسهم يوسف ياسين نائب وزير الخارجية بل وصل بعضهم إلى ضرورة انسحاب إيران منه، في الوقت نفسه رحب السعوديون بضرورة عمل إيران كدرع لحماية منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، وبأن الملك سعود لم يهاجم حلف بغداد، وكان حديثه أكثر منطقية وأعرب عن قلقه تجاه مصر وسوريا، وتحدث عن تحسن العلاقة مع العراق وجرت محاولات لجعل إيران تعترف بأن خليج العقبة يعد بحرًا عربيّا داخليًّا ولكن نجح الجانب الإيراني من التهرب؛ كونه مسألة فنية يجب تسويتها وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة، وأجرى الملك مع الشاه محادثات مطولة حول مستقبل جزيرتي فارسي وعربي انتهت بالتسوية بخروج الإيرانيين من جزيرة عربي والاستيلاء عليها من قبل السعوديين، وعاد الشاه مليئًا بالأفكار حول اتفاقية دفاع ثنائية بين السعودية وإيران من شأنها أن تساعد في إضفاء الطابع الرسمي على انفصال المملكة العربية السعودية عن مصر وسوريا وتحسن مكانة ميثاق بغداد في العالم العربي

- F.O,Eo10325/1 No,6,From Sir. Roger Stevens, to Mr. Selwyn Lloyd, in March 23, 1957.

(2) Ibid.

(3) Ibid, No,167, from Tehran to foreign office Secret, on March 20, 1957.

بشأن الجزر بين طهران والرياض واستبعاد المطالب التي قدمتها بريطانيا لصالح شيخ الكويت، وأبدت الأخيرة استعدادها للدخول في مفاوضات معهما بشأن الجزر[١].

لم تستطع بريطانيا أن تقوم بأكثر من مجرد إرسال مجموعة من الاحتجاجات التي تمثل الاعتراض المعتدل من جانبها على اتجاه إيران لحسمها أمر مسألة الجزر مع السعودية في ظل انقطاع العلاقات السعودية البريطانية على خلفية أزمة البريمى؛ لذا ردت عليها وزارة الخارجية الإيرانية، وقدمت شكواها إلى السفارة البريطانية في طهران بسبب الاعتراض البريطاني على الاتفاق بين الحكومتين الإيرانية والسعودية نتيجة لزيارة الشاه، وجاء في المذكرة، "في ضوء الاحتجاج غير المنطقي لادعاءات الكويت حول الجزر سالفة الذكر، والتي شُرحت مرارًا في خطاب الوزارة ومذكراتها، وفي ضوء الافتقار للقيمة القانونية أو الحقيقة التاريخية في الادعاءات المذكورة لا تستطيع الحكومة الإيرانية وضعها في الاعتبار أو الدخول في مفاوضات حولها"، واستطرد الرد الإيراني بأن الحكومة الإيرانية تعد الجزر تنتمى لها، وتطالب بحقها في السيادة على جزيرتي فارسي وعربي ولم تتوصل لأي اتفاق من أي نوع مع الحكومة السعودية[٢].

ورغم نفي الجانب الإيراني عقد أيّ اتفاق مع الحكومة السعودية فإنّ التصرفات الفعلية أكدت حدوث هذا الاتفاق، وإن لم تُعقد معاهدة بين الطرفين، وإلا فما تفسير الانسحاب الإيراني ١٨ – ٢٢ مارس ١٩٥٧م من جزيرة عربي عقب زيارة الشاه، وما تفسير الاستيلاء السعودي عليها وعدم اعتراض الجانب الإيراني، صحيح أنه لم يعقد أي معاهدة رسمية، إلا أن الأمور قد حُسمت منذ زيارة الشاه للرياض في مارس ١٩٥٧م .

في الوقت ذاته حرصت بريطانيا على إظهار اعتراضها وإيصاله للجانب السعودي عن طريق باكستان، وقد أرسلته إليها في ١٤ أبريل ١٩٥٧م، وأظهرت فيه أن أي ترتيبات خاصة بجزيرة عربي لاسيما بعد زيارة الشاه وما صاحبها من مناقشات بين حكومتي السعودية وإيران لا تستطع بريطانيا الموافقة عليه، وأنها تعد أن جزيرة عربي

(1) Ibid, No,53,1085/57, British Embassy Tehran to foreign office March 28, 1957.

(2) . F.O, No,708, ministry of foreign Affairs to H.M Embassy on April 16, 1957.

تخص حاكم الكويت، ومستعدة للمشاركة في أي وقت في مناقشات تؤدي إلى تسوية نهائية[١].

لم يعر الجانب السعودي الاحتجاج البريطاني أيّ اهتمام، وذلك إدراكًا منه بانسحاب الدور البريطاني من جانب، وأن الأمر قد حُسم بين السعودية وإيران من جانب آخر.

بدأت إنجلترا تسلم من الناحية الفعلية بخروجها من مسألة الجزر تدريجيّا ليتم حسم الأمر بين السعودية وإيران وإن كانت لا تريد الاعتراف بذلك. لذا فقد استمرت في سياسة الاحتجاجات المستمرة، ففي لقاء جمع بين وزير خارجية إيران علاء الدين أردلان مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في الخامس يونيو ١٩٥٧م، بدأ الحديث عن ضرورة عمل الإجراءات لتسوية الخلافات بين أعضاء ميثاق بغداد، وكانت هذه الجزر واحدة من الأمور التي ترغب بريطانيا حسمها مع الجانب الإيراني لتقنعه في التنازل عنها والانسحاب ليتم تسوية الأمر مع السعودية، وهو الأمر الذى لم تنجح فيه بريطانيا ووصف السفير البريطاني موقفهم بالحماقة، فقد خرجت المملكة المتحدة من المسألة تمامًا ليتم حسم الأمر مع السعوديين والإيرانيين والسبب الرئيس في هذا هو ضمان استمرار العلاقات الودية بين إيران وبريطانيا من جانب وبين الأخيرة ودول الخليج العربية من جانب آخر[٢].

وهكذا حُسم الأمر تمامًا بين السعودية وإيران، وهكذا تم استبعاد البريطانيين؛ ففي برقية سرية في ٢٠ يونيو ١٩٥٧م، وصلت إلى وزارة الخارجية البريطانية تشير إلى أن إحدى السفن الإيرانية مرت بعربي في ١٩ يونيو، ومع اقترابها تم رفع العلم السعودي وردت السفينة التحية، ليتأكد للجانب البريطاني حسم الأمر لصالح السعوديين في جزيرة عربي[٣]. وبدأ البريطانيون التسليم فيما بينهم بالأمر فأشارت بعض الوثائق البريطانية إلى أن الجزيرتين ذات ملكية غير محددة وأن بريطانيا الآن غير مستعدة لدعم المطلب الكويتي، وأن

(1) Ibid, Secret, for Barratt to United Kingdom Commission, in Mayo 20, 1957.

(2) F.O, Record of conversation between the secretary of state and The Iranian foreign minister on Wednesday, June 5, 1957.in Karachi.

(3) Ibid, No, 682, from Bahrin to foreign office, on June 20, 1957.

الطلب الكويتي بفارسي ضعيف، واقترحت بريطانيا فيما بين المسئولين التسليم بالسمة الإيرانية لجزيرة فارسي في مسألة الجزر[١].

انتهى عام ١٩٥٧م بالاستيلاء الفعلي لإيران على جزيرة فارسي والسعودية على جزيرة عربي، وبالاتفاق شبه الرسمي بين الرياض وطهران عقب زيارة الشاه واستقرار أمر تسوية الجزيرتين بين دولتي الخليج الكبرى إيران والسعودية، وخرج البريطانيون من الأمر، لكن الأخيرة حفظًا -لماء الوجه - استمرت تطالب، وهي تعلم بعدم جدوى الأمر، فقد حُسم الأمر في مسألة الجزر، فاستبعدت إيران أي مطلب للكويت في مسألة الجزر[٢]. في الوقت ذاته أرسلت المملكة العربية السعودية خطابًا إلى بريطانيا باعتبار جزيرة عربي سعودية، هي وعدد من الجزر الأخرى الصغيرة في الخليج، ورفضت حكومة السعودية الاعتراف بأية سلطة على تلك الجزر من الكويت، ووصفت تحركات السعودية بالضرورية للحفاظ على مصالحها في مسألة الجزر، ورأت أن العرض الذي تقدم به البريطانيون منذ ١٩٥١م وحتى ١٩٥٥م لا يُبرر الاحتجاج البريطاني على التحرك السعودي[٣].

ساد الهدوء في العلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية حول مسألة جزيرتي فارسي وعربي، لكنّ بريطانيا ظلت تطلق صرخات لتنادي بحقوق حاكم الكويت في الجزيرتين، ولكن دون جدوى فلم تجد من السعودية وإيران سوى مذكرات تدين الاحتجاج البريطاني من ناحية وتظهر تمسك الطرفين بالجزيرتين من ناحية أخرى[٤].

وإذا كان أمر الجزيرتين قد انتهى بحصول إيران على جزيرة فارسي وحصول المملكة العربية السعودية على جزيرة عربي؛ فإنّ الأمر لم ينته بشكل رسمي إلا بعد توقيع اتفاقية[٥] تحديد الخط الوسيط بين السعودية وإيران في أكتوبر ١٩٦٨م.

---

(1) Ibid, No 1085/57, British Embassy Tehran to foreign office, March 28, 1957.

(2) F.O, No 1085, H.M. Ambassador to British Embassy, Tehran, February 15, 1958.

(3) Ibid, From Tehran Ministry of foreign affairs, February 14, 1958.

(4) Ibid, No,1200, from ministry of foreign affairs to H.M. Embassy on March 4, 1958,.and F. O., No, 1058, 58, from foreign office to British Embassy, in August 21, 1985

(٥) وقعت الاتفاقية في طهران في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٨م بين ممثلين مفوضين من إيران والمملكة العربية السعودية، بشأن السيادة السعودية على عربي والسيادة الإيرانية على فارسي، وعلى ترسيم الجرف القاري لإيران والسعودية، وحددت المياه

الخاتمة:

- ظلت جزيرتا فارسي وعربي دون ملكية محددة حتى عام ١٩٣٦م وذلك يرجع إلى صغر حجمهما، وضفافهما الرملية، التي حالت دون اتخاذهما مهبطًا للطائرات، فضلًا عن عزوف صيادي الخليج العربي عن الإقامة بهما، ولكن في هذا العام شجعت بريطانيا حاكم الكويت على الاستيلاء عليهما بعد أن تبين لها وجود تسريبات نفطية بالقرب منهما، ولكن افتقار حاكم الكويت إلى الحجج القانونية حال دون ذلك.

- بذلت بريطانيا جهودًا حثيثة لمنع ضم الجزيرتين إلى منطقة امتياز الشركة الأنجلو إيرانية للبحث عن البترول، والذي منحته لها الحكومة الإيرانية حتى لا تصبح الجزيرتان ملكًا لطهران، كما منعت الشركة من إثارة مسألة الجزيرتين خلال مفاوضات الامتياز، وأبقت على وضعهما وقتئذ حفاظًا على إدراجهما ضمن ممتلكات حاكم الكويت.

- حاولت بريطانيا تسوية مسألة الجزيرتين مع المملكة العربية السعودية في عامى ١٩٥١ و١٩٥٥م، وإقصاء إيران عن هذه المسألة ولكن حال الخلاف السعودي البريطاني حول حلف بغداد، واحتلال بريطانيا لواحة البريمي ١٩٥٥م دون الوصول إلى تسوية حول الجزيرتين.

- أقدمت الحكومة الإيرانية على الاستيلاء على جزيرة فارسي في عام ١٩٤٨م وسرعان ما انسحبت منها دون أن تتشبث بها وقتئذ، وذلك نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها إيران

الإقليمية لكل منهما، ونصت الاتفاقية في المادة الأولى على اعتراف الجانبين رسميّا بالمثل على الحق في السيادة الإيرانية على فارسي والسيادة السعودية على عربي، على أن يكون لكل جزيرة حزام من المياه الإقليمية يبلغ طوله ١٢ ميل بحري ويحسب من خط المياه المنخفضة لكل جزيرة في المنطقة التي تتداخل فيها الأحزمة الإقليمية على أن يتم رسم خط حدودي لفصل المياه الإقليمية للجزيرتين المتساويتين في جمع النقاط عن الخطوط المائية المنخفضة للجزيرتين، ونصت المادة الثانية: على أن يتم رسم الخط الحدودي الذي يفصل ذلك الجزء من قاع البحر فيما يتعلق بإيران عن ذلك الجزء المتعلق بالمملكة العربية السعودية حيث يعترف الجانبان اعترافًا رسميّا متبادلًا بسيادة كل منهما على تلك الأجزاء من قاع البحر وتربة الأرض مقسومة على الخط أعلاه بغرض استكشاف الموارد الطبيعية لتلك المنطقة، ونصت المادة الرابعة على أنه في حدود مساحة ٥٠٠ متر عرض على جانبي الخط المشار إليه في طول هذا الخط بالكامل من قاع البحر لا يجوز إجراء أي حفر للنفط أو من خلال المقاولين المرخصين من قبل أي طرف، (انظر:

- F. C. O., No 1183, from SAUDI ARABIA to foreign office, 24 October, 1968. p 19-24).

وقتئذ، ولكنها عادت في أغسطس ١٩٥٦م مستغلة أزمة السويس، كما استغل شاه إيران موقعه في أعين الدول الغربية وممارسة النفوذ والضغط عليها بحجة مواجهة الشيوعية ونفوذ الاتحاد السوفيتي وأقماره في المنطقة وإرساء مزيد من الأمن في منطقة الخليج العربي فاستولت على جزيرة فارسي، ولم تحرك الحكومة البريطانية ساكنًا تجاه هذا الاستيلاء إلا من خلال الاحتجاجات الدبلوماسية فقط، وأبقت على تحالفها مع إيران وذلك من أجل مساندة الأخيرة لها في قضايا الشرق الأوسط المختلفة، وعلى رأسها أزمة السويس.

- كان الاستيلاء الإيراني على جزيرة فارسي السبب الرئيس في قيام المملكة العربية السعودية بالاستيلاء على جزيرة عربي حتى لا تستولي إيران عليها للحفاظ على أمن المملكة من ناحية وحتى لا تستولي عليها حكومة طهران من ناحية أخرى، ومدفوعة كذلك بانشغال بريطانيا في أزمة السويس، والاعتداء على مصر في أكتوبر ١٩٥٦م، واكتفت بريطانيا بتوجيه الاحتجاج الدبلوماسي لحكومة الرياض .

- أدى التباطؤ البريطاني في حسم مسألة الجزيرتين مع المملكة العربية السعودية إلى إسراع إيران في الاستيلاء على جزيرة فارسي والمملكة العربية السعودية على عربي؛ إذ إنها رأت (بريطانيا) ضرورة التمسك بحسن العلاقات مع إيران قدر المستطاع؛ لأنها الوحيدة القادرة على الحفاظ على الأوضاع البريطانية في الخليج لاسيما أمام إدراك بريطانيا لأهمية الخليج العربي؛ بعد أن تأثرت علاقة بريطانيا بالعرب إثر أزمة السويس، حيث رأت أن طهران هي الداعم الوحيد للسياسة البريطانية ليس في منطقة الخليج فقط وإنما في منطقة الشرق الأوسط عامة.

- نظرًا لفشل الاعتداء الأنجلو فرنسي على السويس وأفول نجم بريطانيا في المنطقة قامت الولايات المتحدة بملء الفراغ الناجم عن الضعف البريطاني الذي ألم بها في منطقة الشرق الأوسط فوضعت سياسة مفادها مواجهة الخطر الشيوعي والناصري في المنطقة، ورأت أنه لن يتثنى لها ذلك إلا بالتقريب بين إيران والسعودية، التي نظرت إليهما على أنهما يمثلان ركيزة الولايات المتحدة في منطقة الخليج فإيران تمثل الركيزة العسكرية والمملكة العربية السعودية تمثل الركيزة الاقتصادية، ومن ثم رأت تسوية الخلافات القائمة بينهما بصفة عامة وخلافهما حول جزيرتي عربي وفارسي بصفة خاصة، فحصلت إيران على فارسي، وحصلت المملكة العربية السعودية على عربي، وبالتالي خرجت الكويت وممثلتها بريطانيا خالية الوفاض من الصراع حول الجزيرتين، وتم تقسيم الجزيرتين رسميّا في عام ١٩٦٨م.

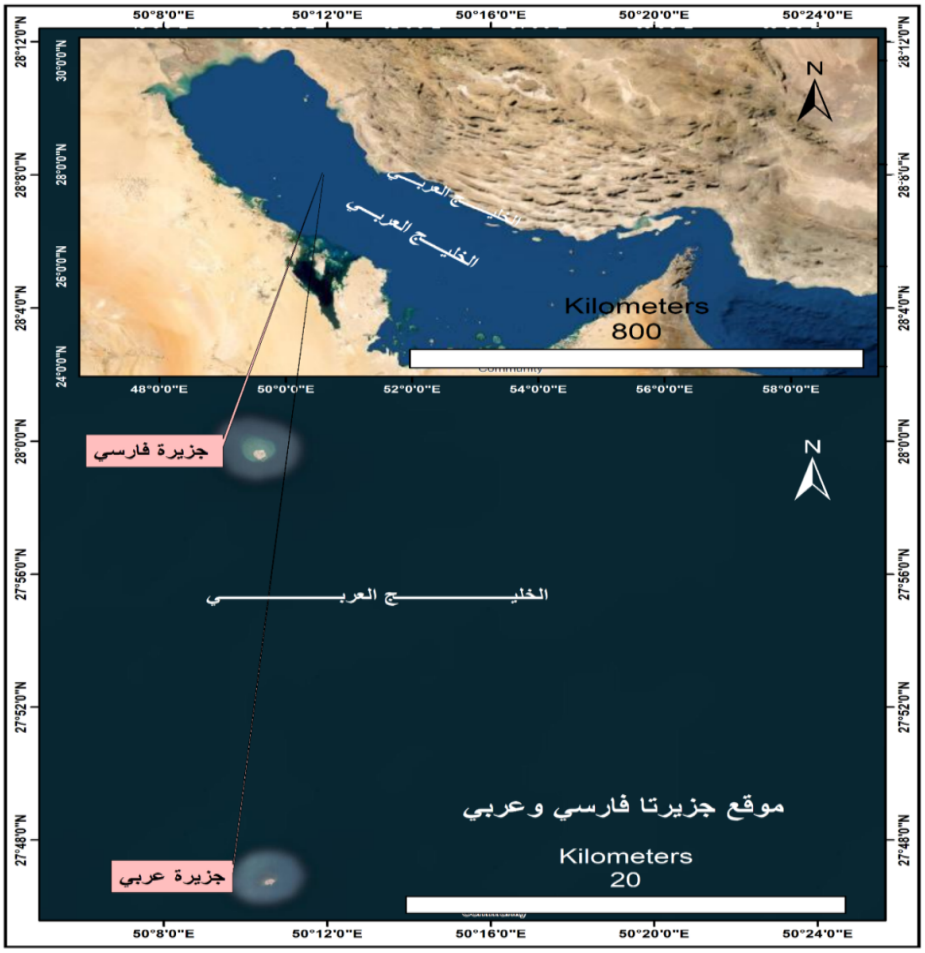

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على برنامج ArcGIS 10.8.1
خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي لجزيرتي فارسي وعربي.

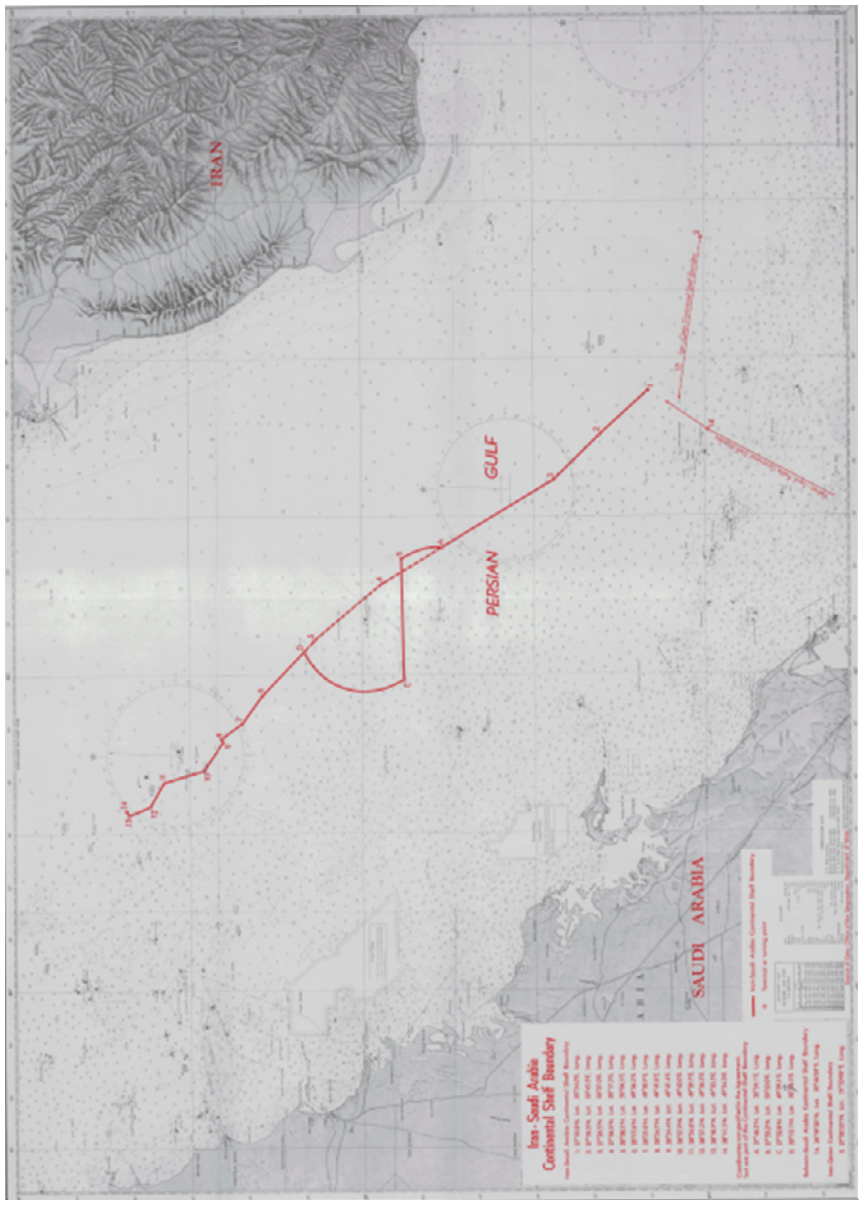
IRAN
GULF
PERSIAN
SAUDI ARABIA
Iran - Saudi Arabia
Continental Shelf Boundary

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة :

١- وثائق مكتب الهند India Office Record

- IOR/L/Ps/ 12/ 3863, Persian Gulf.uestion of the ownership of the islands of Farsi, Arabi and Harqus, and Dalmah,
- India Office, B. 399 / P. 4632/28, Report about The Status of certain Groups of Islands in the Persian Gulf., 27th August 1928.
- IOR/R/ 15/ 1/ 273, ARAB COASTS & MISCELLANEOUS

٢- وثائق وزارة الخارجية البريطانية

Foreign Office

- F. O., No,1536, 4 Aug 1956.
- F.O., NO,722,8 Aug 1956.
- F.O., No 771, 9 Aug 1956.
- F.O., No, 849, 25 Aug 1956.-
- F.O., No, 95, 26 Aug 1956.
- F.O., NO, 866, 28 Aug 1956.
- F. O., No 2, 25 Sept 1956.
- F.O., No,92, 25 sept 1956.
- F.O., No, 943, 30 Sept 1956.
- F. O., No, 876, 4 October 1956.
- F.O., No,780, 6 October 1956.
- F.O., No,781, 6 October 1956.
- F.O., No, 321, 10 October 1956.
- F.O., No, 973, 11 October 1956.
- F.O., No, 959, 13 October 1956.
- F.O., NO,1010, 19 October 1956.
- F.O., No, 339, 21 October 1956

- F.O., NO, 2162, 22 October 1956
- F.O., NO, 2162, 24 October 1956.
- F.O., No, 95, 24 October 1956.
- F.O., NO, 1039, on 28 October 1956.
- F.O., No, 1046, on 30 October 1956.
- F.O., No, 1046, 31 October 1956.
- F.O., NO, 770, 2 November 1956.
- F.O., NO, 71, 9 November 1956
- F.O., No, 1194, 11 November 1956
- F.O., NO, 1238, 16 November 1956.
- F.O., NO, 968, 19 November 1956.
- F.O., NO, n151, 26 November 1956.
- F.O., NO, 1356, 5 December 1956.
- F.O., NO, 72, 7 December, 1956.
- F.O., NO, 137,8 December, 1956
- F.O., NO, 1098, 8 December, 1956
- F.O., NO, 274, 10 December, 1956.
- F.O., N.O, 7871, December 18, 1956
- F.O., NO,,8143, December 25, 1956
- F.O., NO 1073,4 January, 1957
- F.O., NO, 1085/57, 11 January, 1957.
- F.O., NO,12,January 24, 1957
- F.O., NO,14, 22 January, 1957.
- F.O., February 5, 1957.
- F.O., February 14, 1957
- F.O., NO 140, March 6, 1957
- F.O., NO1085, March 9, 1957.
- F.O., NO, 167, March 20, 1957.
- F.O., NO 1085/57, March 28, 1957.
- F.O., NO, 708, April 16, 1957.
- F.O., June 5, 1957.
- F.O., NO, o,682, June 20, 1957

- F.O., NO, 1085, February 15, 1958
- F.O., February 14, 1958.
- F.O., No,1200, March 4, 1958,
- F.O., NO, 1058, 58, Augaste21, 1958.
- F.O., E 56/28/1085, 5 October, 1956.
- F.O., E 1084/17, No, 897, 10 October 1956. .
- F.O., E 1084/27, No, 115, 16, October 1956.
- F.O., Eo10325/1 No, 6, March 23, 1957.
- F.O., E 1536/34, 4 august, 1956.
- F.O., E53, 1085/57, March 28, 1957.
- F. C.O, 24 October, 1968.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ. س. ج، محفظة ١٦١٤، ملف ٢/١٠٤/٣٧، ج٥، تقرير من نيودلهي في ١٩٥٧/١١/٤م .

ثانياً- المذكرات الشخصية:

- أنطوني إدين : مذكرات أنطوني إدين قناة السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت .

ثالثًا- الرسائل العلمية:

- محمد بدر مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢-١٩٨١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

رابعًا- المراجع العربية:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس (١٨٥٤- ١٩٥٨م) مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧م.
- جايل ماير: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢-١٩٥٨م، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- عبد المنعم سعيد ومصطفى علوي: مصر وأمريكا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٦.
- محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦م، ترجمة مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م.

خامسًا- الدوريات الفارسية :

- محراب هداوند ميرزايي – آريتا رجبيى، اهميت زنوبليتيكى خراران وخليج فارس(مطالعه موردى: جزيرة فارسى)، فصلنامه علمى – بزوهشى اطالعات جزافيايى، دوره ٢٣، شماره ٩١ باييز ٩٣.
- محراب هادافاند ميرزاي وآزيتا رجبيي، الأهمية الجيوسياسية للجزر الإيرانية في الخليج العربي (دراسة حالة: الجزيرة الفارسية، البحث العلمي الفصلي للمعلومات الجغرافية) المجلد، ٢٣، العدد، ٩١، الخريف ٩٣

سادسًا- المراجع الأجنبية:

- Heikal. H. Mohamed: Cutting the lion's tail Suez there ought Egyptian eyes, First Published London 1986.

سابعًا- الصحف العربية:

- الجمهورية: ٢١ يناير ١٩٥٧م.
- الجمهورية القاهرية، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٧م.